Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

الأمنُ القوميُّ العراقيُّ في ظلِّ التنافُسِ الإقليميِّ: دراسةٌ في الخياراتِ الاستراتيجيَّةِ

م. م. مينا حاتم محمد

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

https://orcid.org/0009-0001-2605-9794

mina.hatem@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01115

الملخَّصُ:

تناولتْ هذهِ الدِّراسةُ موضوعَ الأمنِ القوميِّ العراقيِّ في ظلِّ التنافُسِ الإقليميِّ المتزايدِ والمُعقَّدِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ. تُشكِّلُ هذهِ البيئةُ الإقليميَّةُ المتشابكةُ تحدِّياتٍ مُعقَّدةً، حيثُ يتداخلُ فيها النُّفوذُ السِّياسيُّ والعسكريُّ والاقتصاديُّ لدُوَلٍ رئيسةٍ مثل إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيَّةِ. ركَّزتِ الدِّراسةُ على تحليلِ البدائلِ الاستراتيجيَّةِ التي يُمكنُ أن يعتمدَها العراقُ لمواجهةِ التحدِّياتِ الدَّاخليَّةِ المتنوِّعةِ، والتي تشملُ الأزماتِ السِّياسيَّةَ والانقساماتِ الطائفيَّةَ والضَّعفَ المؤسَّسيَّ، بالإضافةِ إلى التدخُّلاتِ الخارجيَّةِ التي تُؤثِّرُ بشكلٍ مباشرٍ على سيادتِه واستقرارِه.

كما استعرضتِ الدِّراسةُ كيفيَّةَ تكييفِ السِّياساتِ الوطنيَّةِ العراقيَّةِ في هذا السِّياقِ الدِّيناميكيِّ، مع تقديمِ الأُطرِ النَّظريَّةِ التي تُفسِّرُ طبيعةَ التنافُسِ الإقليميِّ وتأثيراتِه على الأمنِ القوميِّ. بالإضافةِ إلى ذلك، تمَّ تقييمُ واقعِ الأمنِ الوطنيِّ العراقيِّ من خلالِ دراسةِ التهديداتِ المتعدِّدةِ الأبعادِ ومتغيِّراتِها المتسارعةِ.

وفي نهايةِ الدِّراسةِ اقترحتِ الدِّراسةُ مجموعةً من التوصياتِ الاستراتيجيَّةِ الواقعيَّةِ والمرنةِ، بما في ذلك تبنِّي سياسةِ الحيادِ الإيجابيِّ، وبناءِ تحالفاتٍ إقليميَّةٍ متوازنةٍ، وإعادةِ هيكلةِ المنظومةِ الأمنيَّةِ والدِّبلوماسيَّةِ، بهدفِ تعزيزِ قدرةِ العراقِ.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ: الأمنُ القوميُّ، التنافُسُ الإقليميُّ، التحالفاتُ الإقليميَّةُ، المنظومةُ الأمنيَّةُ، العراقُ.

Iraqi National Security in the Context of Regional Competition: An Analytical Study of Strategic Options

Asst.Lect. Mina Hatem Mohammed
Nahrain University / College of Political Science
https://orcid.org/0009-0001-2605-9794
mina.hatem@nahrainuniv.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01115

Abstract

This study examines the issue of Iraqi national security amid the escalating and complex regional competition in the Middle East. The interwoven regional environment presents multifaceted challenges, characterized by the overlapping political, military, and economic influence of major regional powers such as Iran, Turkey, and the Arab states. The research focuses on analyzing the strategic alternatives available to Iraq in addressing its internal challenges, including political crises, sectarian divisions, institutional weakness, and external interventions that directly affect its sovereignty and stability.

Furthermore, the study explores how Iraq's national policies can be adapted within this dynamic context, providing theoretical frameworks that explain the nature of regional competition and its implications for national security. It also assesses the current state of Iraqi national security through an examination of multi-dimensional threats and their rapidly evolving variables.

In conclusion, the study proposes a set of realistic and flexible strategic recommendations, including the adoption of a policy of positive neutrality, the establishment of balanced regional alliances, and the restructuring of the security and diplomatic systems to strengthen Iraq's resilience and enhance its national capacity.

Keywords: National Security, Regional Competition, Regional Alliances, Security System, Iraq.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة

يُعَدُّ الأمنُ الوطنيُّ أحدَ الرَّكائزِ الأساسيَّةِ لاستقرارِ الدُّوَلِ، والحفاظِ على سيادتِها، وضمانِ وجودِها في بيئاتٍ إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ متغيّرةٍ. وفي منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، التي تشهدُ تنافُسًا إقليميًّا كبيرًا بين قُوى كُبرى مثل إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيَّةِ، يبرُزُ الأمنُ الوطنيُّ العراقيُّ كمسألةٍ مَحوريَّةٍ نظرًا لموقعِ العراقِ الجغرافيّ الاستراتيجيّ، وللتحدّياتِ المتعدّدةِ التي يُواجِهُها داخليًّا وخارجيًّا.

تتداخَلُ الجوانبُ السّياسيَّةُ والطائفيَّةُ والأمنيَّةُ مع تأثيراتِ التدخُّلاتِ الخارجيَّةِ، ممَّا يجعلُ الأمنَ الوطنيَّ العراقيَّ قضيَّةً مُعقَّدةً تتطلَّبُ فَهْمًا عميقًا واستراتيجيَّاتٍ مُتطوّرةً.

وتهدِفُ هذهِ الدّراسةُ إلى تحليلِ هذهِ التحدّياتِ، واستكشافِ الخِياراتِ الاستراتيجيَّةِ التي يُمكنُ للعراقِ اعتمادُها لتعزيزِ أمنِهِ الوطنيّ واستقرارِهِ، مع الأخذِ في الاعتبارِ المتغيّراتِ الإقليميَّةَ والدوليَّةَ المُتسارعةَ.

أولا :اهمية الدراسة

تتجلَّى أهميَّةُ هذهِ الدّراسةِ في تناولِها لموضوعٍ حيويّ وحسَّاسٍ يُؤثِّرُ بشكلٍ مباشرٍ على استقرارِ منطقةِ الشرقِ الأوسطِ برُمَّتِها. فالأمنُ القوميُّ العراقيُّ لا يقتصرُ على ضمانِ بقاءِ الدَّولةِ فحسب، بل يتعدَّى ذلك ليُشكِّلَ عاملًا محوريًّا في تعزيزِ الاستقرارِ الإقليميّ والدَّوليّ.

كما تُسهِمُ الدّراسةُ في سَدِّ فجوةٍ معرفيَّةٍ مهمَّةٍ، من خلالِ دراسةِ كيفيَّةِ تعامُلِ بلدٍ يمتلكُ مواردَ كبيرةً، ولكنَّهُ يُواجِهُ تحدّياتٍ مُعقَّدةً، مع بيئةٍ إقليميَّةٍ تُعاني من اضطراباتٍ مستمرَّةٍ وتغيُّراتٍ متسارعةٍ.

وعلاوةً على ذلك، تُقدِّمُ الدّراسةُ رؤيةً استراتيجيَّةً تهدِفُ إلى مساعدةِ صانعي القرارِ في العراقِ على تبنّي سياساتٍ قائمةٍ على تحليلٍ دقيقٍ للمخاطرِ والفُرصِ.

وهذا يُسهِمُ في تعزيزِ استراتيجيَّاتٍ فعّالةٍ للأمنِ والتنميةِ المستدامةِ، ممَّا يُساعِدُ على تحقيقِ أهدافٍ طويلةِ الأمدِ تخدُمُ مصلحةَ البلادِ.

ثانيا:- أهداف الدراسة

1. تحليلُ مفهومِ الأمنِ الوطنيّ، وأبعادِهِ، وتحولاتِهِ في إطارِ السّياقِ العراقيّ والإقليميّ.
2. دراسةُ طبيعةِ التنافُسِ الإقليميّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، وأساليبِه، وانعكاسِهِ على العراقِ.
3. تقييمُ الوضعِ الراهنِ للأمنِ الوطنيّ العراقيّ، والتحدّياتِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ التي تُواجِهُه.
4. استكشافُ الخياراتِ الاستراتيجيَّةِ المتاحةِ أمامَ العراقِ لتعزيزِ أمنِهِ الوطنيّ وتحقيقِ استقرارٍ إقليميّ مستدامٍ.
5. تقديمُ توصياتٍ عمليَّةٍ موجَّهةٍ لِصُنّاعِ القرارِ حولَ سُبُلِ تعزيزِ الأمنِ الوطنيّ وإدارةِ التنافُسِ الإقليميّ بفاعليَّةٍ.

ثالثا: مشكلة الدراسة

تتمحورُ مشكلةُ البحثِ حولَ قدرةِ العراقِ على حمايةِ أمنِهِ القوميّ وتحقيقِ الاستقرارِ الدَّاخليّ في ظلِّ تصاعدِ التنافُسِ الإقليميّ الذي يشملُ تدخُّلاتٍ متنوّعةً من إيرانَ وتركيا ودُوَلٍ عربيَّةٍ ذاتِ مصالحَ متباينةٍ.

ويأتي ذلك في وقتٍ يُواجِهُ فيه العراقُ تحدّياتٍ داخليَّةً متعدّدةً، تشملُ الأزماتِ السّياسيَّةَ والطائفيَّةَ والأمنيَّةَ، والتي تُعرقِلُ جهودَ الدَّولةِ في بناءِ منظومةٍ أمنيَّةٍ فعّالةٍ ومستقلَّةٍ.

وتتجلَّى المعضلةُ في الحاجةِ إلى تطويرِ استراتيجيَّةٍ وطنيَّةٍ متوازنةٍ تُمكِّنُ العراقَ من الحفاظِ على سيادتِهِ، وتجنُّبِ الانخراطِ في الصّراعاتِ الإقليميَّةِ، مع إدارةِ الضُّغوطِ الخارجيَّةِ بفاعليَّةٍ، والمضيّ قُدُمًا نحو تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ.

رابعا :- فرضية الدراسة

تَفترِضُ الدِّراسةُ أنَّ اعتمادَ العراقِ على خياراتٍ استراتيجيَّةٍ ترتكزُ على الحيادِ الإيجابيِّ وتنشيطِ الشَّراكاتِ الإقليميَّةِ المتوازنةِ، بالإضافةِ إلى إعادةِ تنظيمِ منظومتِهِ الأمنيَّةِ والدِّبلوماسيَّةِ، يُمكِنُ أن يُعزِّزَ قدرتَهُ على مواجهةِ التحدِّياتِ الدَّاخليَّةِ والإقليميَّةِ، ويُساهِمَ في تحقيقِ استقرارٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ أكثرَ مَتانةً ضمنَ بيئةٍ إقليميَّةٍ مُعقَّدةٍ.

خامسا :- منهجية الدراسة

اعتمدتِ الدِّراسةُ على المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ، الذي يُركِّزُ على جمعِ وتحليلِ البياناتِ والمعلوماتِ ذاتِ الصِّلةِ بالأمنِ القوميِّ العراقيِّ والتنافُسِ الإقليميِّ في الشرقِ الأوسطِ.

وقد تمَّ ذلك من خلالِ الاستفادةِ من مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المصادرِ الثانويَّةِ، بما في ذلك الكُتُبُ الأكاديميَّةُ، والمقالاتُ العلميَّةُ، والتقاريرُ الأمنيَّةُ، والمصادرُ الحكوميَّةُ والرَّسميَّةُ.

كما تمَّ توظيفُ المنهجِ المقارَنِ لفهمِ الاختلافاتِ في السِّياساتِ والاستراتيجيَّاتِ التي تتبنَّاها الدُّوَلُ الإقليميَّةُ المؤثِّرةُ، وتحليلِ مدى تأثيرِها على الأمنِ القوميِّ العراقيِّ.

واستندتِ الدِّراسةُ إلى تحليلٍ نظريٍّ للمتغيِّراتِ الأمنيَّةِ والاستراتيجيَّةِ، مع دعمِ ذلك بدراسةِ حالةِ العراقِ، بهدفِ تقديمِ تقييمٍ شاملٍ للواقعِ الحاليِّ، واستكشافِ الخِياراتِ المستقبليَّةِ.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

يُشكِّلُ الأمنُ الوطنيُّ الإطارَ الأساسيَّ الذي تعتمدُ عليهِ الدُّوَلُ لضمانِ استقرارِها السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، ولمواجهةِ التحدِّياتِ النَّاشئةِ من مصادرِ تهديدٍ داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ، في ظلِّ عالمٍ يتَّسِمُ بالتعقيدِ والتحوُّلاتِ المستمرَّةِ.

ومع تطوُّرِ التفاعلاتِ عبرَ الحدودِ النَّاتجِ عن عصرِ العولمةِ، لم يَعُدْ مفهومُ الأمنِ محصورًا في البُعدِ العسكريِّ فقط، بلِ امتدَّ ليشملَ أبعادًا متعدِّدةً تتداخلُ مع عواملَ جغرافيَّةٍ وسِّياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ متغيِّرةٍ.

ولفهمِ طبيعةِ الصِّراعاتِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، تبرُزُ أهميَّةُ استدعاءِ نظريَّاتِ العلاقاتِ الدوليَّةِ التي تُتيحُ تفسيرَ دوافعِ الدُّوَلِ وسلوكِها في سياقاتِ التنافُسِ الإقليميِّ، مع التَّركيزِ على عناصرِ القوَّةِ، والهُويَّةِ الوطنيَّةِ، والحساباتِ الاستراتيجيَّةِ كمنطلَقاتٍ لفهمِ هذهِ الديناميَّاتِ بشكلٍ أعمقَ.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي ومتغيراته

تعريف الأمن القومي

يشيرُ مفهومُ الأمنِ الوطنيِّ إلى مصطلحٍ متعدِّدِ الأبعادِ يُعبرُ عن الحالةِ التي تضمنُ للدَّولةِ استمرارَ وجودِها، والسيادةَ على أراضيها، واستقرارَها السِّياسيَّ والاجتماعيَّ، بالإضافةِ إلى حمايةِ مصالحِها الجوهريةِ من التهديدات سواء كانت داخليَّةً أو خارجيَّةً.

وفي الإطارِ التَّقليديِّ، كانَ الأمنُ الوطنيُّ يُعرَّفُ بأنَّهُ الحمايةُ من التهديداتِ العسكريَّةِ المباشرةِ. ومع ذلك، تطوَّرَ هذا المفهومُ ليشملَ أبعادًا أكثرَ تعقيدًا، تمتدُّ إلى الاقتصادِ، والبيئةِ، والثقافةِ، والسياسةِ.

ويُنظرُ إلى الأمنِ الوطنيِّ كعمليةٍ ديناميكيةٍ مستمرةٍ، تتطلَّبُ قدرةً من الدَّولةِ على التكيُّفِ مع التحوُّلاتِ والتغيُّراتِ المحليَّةِ، والإقليميَّةِ، والدَّوليَّةِ. (أ).

أرنولد ولفرز :(Arnold Wolfers)

يُعرفُ الأمنُ القوميُّ على أنَّهُ غيابُ الخوفِ من التعرُّضِ للاعتداءِ على القيمِ المكتسبةِ، ويشيرُ إلى أنَّ الأمنَ هو مفهومٌ نسبيٌّ يختلفُ من دولةٍ إلى أخرى([ii]).

والتر ليبمان(Walter Lippmann)

يُعتَقَدُ أنَّ **الأمةَ** تكونُ في **مأمنٍ** عندما لا تضطرُّ للتنازلِ عن **مصالحِها الأساسيةِ** لتجنُّبِ **الحربِ**، وتكونُ قادرةً على **تحقيقِ الانتصارِ** إذا اضطرتْ لِخوضِها.([iii]).

باري بوزان:(Barry Buzan)

يُعدُّ الأمنُ الوطنيُّ مفهومًا شاملاً يدمجُ بين الجوانبِ العسكريَّةِ، والسِّياسيَّةِ، والاقتصاديَّةِ، والاجتماعيَّةِ، والبيئيَّةِ. ([iv])

كما يُعرفُ الأمنُ الوطنيُّ بأنَّهُ قدرةُ الدولةِ أو مجموعةٍ من الدُّوَلِ على حمايةِ أراضيها ومصالحِها الحيويةِ من التهديداتِ الداخليةِ والخارجيَّةِ، وذلك من خلالِ استخدامِ الوسائلِ السِّياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والعسكريَّةِ والثقافيَّةِ. ([v])

اولا : الأبعاد المتعددة للأمن القومي

1- البعد العسكري :

يُعدُّ الجانبُ العسكريُّ أحدَ أقدمِ المكوّناتِ الرئيسيةِ للأمنِ القوميّ، إذ يتمثَّلُ في قدرةِ الدولةِ على حمايةِ سيادتِها الإقليميَّةِ من التهديداتِ الخارجيَّةِ من خلالِ استخدامِ القوّةِ المسلَّحةِ أو اعتمادِ استراتيجياتِ الردعِ. ويرتكزُ هذا الجانبُ على مجموعةٍ من القضايا المحوريَّةِ، مثل التسلُّحِ، والردعِ النوويّ، والحروبِ، والتكتلاتِ العسكريَّةِ كتحالفِ حلفِ شمالِ الأطلسيّ (الناتو)([vi]).

2- البعد الاقتصادي

يرتبطُ الأمنُ الوطنيُّ بشكلٍ وثيقٍ بالاعتمادِ على الموارِدِ المتاحةِ، والعملِ على ضمانِ توفيرِ الغذاءِ والطاقةِ، فضلاً عن تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ التي تُسهمُ في الوقايةِ من الأزماتِ الاقتصاديةِ والانهياراتِ الماليةِ.

وتتجلّى مفاهيمُه في عدةِ محاورَ رئيسيةٍ تشملُ الاستقلاليةَ الاقتصاديةَ، والأمنَ الغذائيَّ، وتعزيزَ الاستثماراتِ، والتقليلَ من التبعيةِ الاقتصاديةِ. ([vii]).

3- البعد السياسي

يهدفُ هذا المفهومُ إلى تعزيزِ قدرةِ الدولةِ على حمايةِ نظامِها السياسيّ ومؤسساتِها من التدخّلاتِ الخارجيَّةِ أو الانهياراتِ الداخليةِ. ويشملُ ذلك الاستقرارَ السياسيَّ، والحفاظَ على الشرعيَّةِ، وتعزيزَ الوحدةِ الوطنيةِ، ومنعَ الانقلاباتِ، وضمانَ الإدارةِ الجيدةِ. ([viii]).

4- البعد الاجتماعي والثقافي

يركزُ على حمايةِ الهويةِ الوطنيةِ، بما في ذلك اللغةَ، والقيمَ، والعلاقاتِ الاجتماعيةَ التي قد تتعرَّضُ للخطرِ نتيجةَ التغيراتِ الديموغرافيةِ أو التأثيراتِ الثقافيةِ الأجنبيةِ. ويتناولُ مواضيعَ مثل الهجرةِ، والتنوّعِ الثقافيّ، والأقلياتِ، والهويّةِ القوميّةِ. ([ix]).

5- البعد البيئي

أصبحتِ القضاياُ المرتبطةُ بالأمنِ القوميّ تحملُ أبعادًا معاصرةً تتزايدُ أهميَّتُها، خاصةً مع التغيراتِ المناخيةِ والأزماتِ البيئيةِ التي قد تؤدّي إلى زعزعةِ استقرارِ الدُّوَلِ.

وتشملُ هذهِ الأبعادُ موضوعاتٍ متعددةً، مثل التغيرِ المناخيّ، وأمنِ الموارِدِ المائيةِ، وظاهرةِ التصحّرِ، والكوارثِ الطبيعيةِ، والتعاملِ مع النفاياتِ النوويةِ([x]).

6- **الأمن السيبراني** يركز على ضمان حماية البنية التحتية الرقمية ومجالات الاتصالات من الهجمات الإلكترونية التي تهدد سلامة المعلومات وأنظمة التشغيل.([xi]).

1. متغيرات الأمن القومي

أولا :-المتغير الجغرافي(Geopolitical Variable)

يؤدّي الموقعُ الجغرافيُّ، بالإضافة إلى الحدودِ المناخيةِ والطبيعةِ المناخيةِ، دورًا بارزًا في التأثيرِ على أمنِ الدولةِ. فالدُّوَلُ التي تتمتّعُ بموقعٍ جيواستراتيجيٍّ مهمٍّ، كالمناطقِ التي تضمُّ المضائقَ البحريةَ والموانئَ الحيويةَ، تصبحُ أكثرَ عرضةً لـالتنافسِ الدوليّ. وهذا التنافسُ يفرضُ على هذهِ الدُّوَلِ تبنّي سياساتٍ دفاعيةٍ تتسمُ بقدرٍ أكبرَ من التحفّظِ والحذر([xii]).

ثانيا : المتغير السياسي(Political Variable)

يتضمن النظام السياسي عوامل مثل مستوى الاستقرار الداخلي، درجة الحوكمة، ومصداقية القيادة .وعادةً ما تتمتع الأنظمة الراسخة والمشروعة بقدرة أكبر على التعامل مع المخاطر الأمنية([xiii]).

ثالثا: المتغير الاقتصادي(Economic Variable)

تعد القوة الاقتصادية للدولة، مستوى التطور، معدل النمو، والتوزيع العادل للثروات من أبرز العوامل المؤثرة في الأمن الوطني .فالضعف الاقتصادي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تهدد استقرار الدولة([xiv]).

رابعا :- المتغير الديموغرافي(Demographic Variable)

يتضمن تعداد السكان عوامل مثل التزايد السكاني، التشكيلة السكانية كالنسبة المئوية للشباب، وتوزيع السكان. ارتفاع نسبة الفئات الشابة قد يؤدي إلى زيادة التوتر، خاصة في ظل ضعف الموارد الاقتصادية أو الاستقرار السياسي([xv]).

خامسا :- المتغير التكنولوجي(Technological Variable)

التطور التقني في المجالات العسكرية وأمن الإنترنت والاستخبارات يغير أسس الدفاع والهجوم، ويعيد تشكيل مفهوم المخاطر الأمنية وطبيعتها([xvi]).

سادسا :- المتغير الإقليمي والدولي(Regional and International Variable)

تتضمن العلاقات الدولية مجموعة من الجوانب، من بينها التكتلات الإقليمية، والمخاطر الناشئة عن الدول المجاورة، بالإضافة إلى حالات الاضطراب في النظام العالمي، مما يفرض على الدولة ضرورة تبني سياسات أمنية متجددة وقابلة للتكيف مع هذه التحديات([xvii]).

1. **التغيرات الجيوسياسية:** تشمل النزاعات الإقليمية، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، وتغير ميزان القوى بما ينعكس على النظام العالمي ويعيد تعريف المصالح المتداخلة بين الدول.
2. **التطور التقني:** يتمثل في التقدم الملحوظ في مجالات الأسلحة المتطورة، أنظمة الاتصالات، والفضاء الإلكتروني، مما يشكل تهديدات حديثة وفرصًا استراتيجية لتعزيز القدرات الأمنية.
3. **الاقتصاد العالمي:** تتجلى آثاره من خلال العولمة والتشابك الاقتصادي بين الدول، مع التركيز المتزايد على تأمين الموارد الطبيعية وضمان استدامتها كعنصر حيوي للتنمية والأمن.
4. **التهديدات غير التقليدية:** تتضمن تحديات مثل الإرهاب، الجرائم المنظمة عابرة الحدود، وانتشار الأوبئة، مما يتطلب استراتيجيات مشتركة وجهودًا تعاونية للأمن الدولي.
5. **الاستقرار الداخلي:** يشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي تؤثر مباشرة على قدرة الدولة على تحقيق الأمن والإسهام بفعالية في النظام الدولي ([xviii]).

2. الأمن القومي في ظل العولمة والتداخل الدولي

أدّت ظاهرةُ العولمةِ إلى تعزيزِ التفاعلِ والترابطِ المتزايدِ بين الدُّوَلِ، مما أسفرَ عن نشوءِ بيئةٍ معقَّدةٍ تتشابكُ فيها أبعادُ الأمنِ القوميّ مع الأمنِ العالميّ. وفي هذا السّياقِ، أصبحتِ التهديداتُ العابرةُ للحدودِ، مثل الإرهابِ والجرائمِ السيبرانيةِ وانتشارِ الأوبئةِ، تُشكّلُ مخاطرَ مباشرةً على الدُّوَلِ، الأمرُ الذي استدعى ضرورةَ تعزيزِ التعاونِ على المستوياتِ الدوليةِ والإقليميةِ كجزءٍ لا يتجزأ من استراتيجياتِ الأمنِ القوميّ.

وبناءً على ذلك، لم يَعُدْ مفهومُ الأمنِ القوميّ مقتصرًا على حمايةِ الحدودِ الجغرافيةِ للدولةِ فحسب، بل توسّعَ ليشملَ القدرةَ على التعاملِ مع التهديداتِ العالميةِ العابرةِ للحدودِ من خلالِ إقامةِ شراكاتٍ وتحالفاتٍ استراتيجيةٍ تُسهمُ بفاعليةٍ في إدارةِ تلك المخاطرِ. ([xix]).

اولًا: التحولات المفاهيمية في الأمن القومي بفعل العولمة

من الأمن العسكري إلى الأمن متعدد الأبعاد:

مع تفاقم ظاهرة العولمة، توسّع مفهوم الأمن القومي ليشتمل على تهديدات غير تقليدية، من بينها الإرهاب العالمي، الأمن السيبراني، الجريمة المنظمة، التغير المناخي، والهجرة غير الشرعية([xx]).

ثانيًا: مظاهر تأثير العولمة على الأمن القومي

1- التهديدات العابرة للحدود:(Transnational Threats)

أصبحت التهديدات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والأوبئة كفيروس كوفيد-19، لا تعترف بالحدود، مما يجعل التعاون الدولي ضرورة ملحة وليس مجرد خيار([xxi]).

2. فقدان السيادة التقليدية (Erosion of Sovereignty)

المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، أصبحت تؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الدول في الجوانب الأمنية والاقتصادية، مما يقلل من مساحة السيادة الوطنية([xxii]).

3. الفضاء السيبراني كجبهة جديدة:(Cybersecurity and National Security)

أدى انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية إلى فتح آفاق جديدة في مجال الأمن القومي، حيث أصبحت الهجمات الإلكترونية تمثل تهديدًا متزايدًا للمؤسسات الحكومية والبنية التحتية والقطاع المالي([xxiii]).

المطلب الثاني: نظريات التنافس الإقليمي والعلاقات الدولية

ترتكزُ نظريةُ التنافسِ الإقليميِّ على مبدأِ الصراعِ من أجل الهيمنةِ أو تحقيقِ التوازنِ بين القوى، حيث تسعى الدُّوَلُ إلى تعظيمِ نفوذِها وحمايةِ مصالحِها باستخدامِ مجموعةٍ متنوعةٍ من الأدواتِ، تتراوح بين الوسائلِ الدبلوماسيةِ والعسكريَّةِ إلى الاقتصاديَّةِ والثقافيَّةِ.

ويمثّلُ الشرقُ الأوسطُ حالةً بارزةً على هذا النوعِ من التنافسِ، إذ تتداخلُ فيه مصالحُ الدُّوَلِ الإقليميَّةِ والقوى الكبرى على حدٍّ سواء، ممّا يجعلُ دراسةَ وفهمَ نظرياتِ التنافسِ الإقليميِّ أمرًا جوهريًّا لتفسيرِ التفاعلاتِ والديناميّاتِ المعقّدةِ التي تميّزُ هذهَ البيئة.([xxiv]).

1. النظرية الواقعية (Realism) والتنافس الإقليمي

تُعدُّ الواقعيةُ واحدةً من النظرياتِ الرئيسيةِ في مجالِ العلاقاتِ الدوليةِ، حيث تفسّرُ التنافسَ الإقليميَّ بأنها عمليةٌ مبنيّةٌ على اعتبارِ الدُّوَلِ الفاعلَ الأساسيَّ في النظامِ الدوليِّ، مع سعيها المستمرِّ لتحقيق أمنِها الذاتيِّ وضمانِ بقائِها من خلال تعزيزِ قوتِها.

وبحسبَ وجهةِ نظرِ الواقعيةِ، يتسمُ النظامُ الدوليُّ بحالةٍ من الفوضى لعدم وجودِ سلطةٍ مركزيةٍ فوقَ الدُّوَلِ. وهذا الوضعُ يفرضُ على الدُّوَلِ تركيزَ اهتمامِها على بناءِ قدراتها العسكريةِ والسياسيةِ لضمانِ استمراريتها. وبناءً على ذلك، تنخرطُ الدُّوَلُ الإقليميَّةُ في منافسةٍ لتعزيزِ نفوذِها وفرضِ هيمنتِها ضمنَ محيطِها، بهدفِ تحقيقِ التوازنِ أو بسطِ السيطرةِ. ([xxv]).

2. نظرية البناء الاجتماعي (Constructivism) ودور الهوية في التنافس الإقليمي

تُركّزُ نظريةُ البناءِ الاجتماعيِّ على أنَّ التنافسَ الإقليميَّ لا يعتمدُ فقط على القدراتِ الماديةِ، بل يتأثّرُ أيضًا بالعواملِ غيرِ الملموسةِ مثل الهويّة القوميّةِ، والقيمِ، والأيديولوجيا.

وتُوضّحُ هذه النظريةُ أنَّ العلاقاتَ بين الدُّوَلِ تتشكّلُ عبرَ المعاني والتصوراتِ المشتركةِ، حيث تلعبُ الهويّةُ الجماعيّةُ دورًا محوريًّا في تحديدِ طبيعةِ هذا التنافسِ، سواء كان ذلك على هيئةِ صراعٍ أو تعاونٍ.

وعلى المستوى الإقليميِّ، تُسهمُ الخلافاتُ الطائفيّةُ والعرقيّةُ في تشكيلِ أنماطِ التنافسِ والتوترِ بين الدُّوَلِ، ممّا يعكسُ التداخلَ العميقَ بين الأبعادِ الثقافيةِ والسياسيةِ..([xxvi]).

3. نظرية اللعب الاستراتيجي (Game Theory) وتطبيقاتها في التنافس الإقليمي

تقدّمُ نظريةُ الألعابِ الاستراتيجيةِ نموذجًا حسابيًّا لفهمِ التفاعلاتِ بين الدُّوَلِ، حيث يُعتبَرُ كلُّ دولةٍ لاعبًا يتخذُ قراراتِه الاستراتيجيّةِ بناءً على توقّعاتِه تجاه سلوكِ اللاعبين الآخرين.

وتُسهمُ هذه النظريةُ في تحليلِ الطريقةِ التي تتخذُ بها الدُّوَلُ قراراتِها ضمن بيئةٍ تنافسيّةٍ معقّدةٍ، ويشملُ ذلك مجالاتٍ مثل التحالفاتِ، والمواجهاتِ العسكريةِ، والمفاوضاتِ.

وفي سياقِ التنافسِ الإقليميِّ، تُوفّرُ نظريةُ الألعابِ أدواتٍ لفهمِ كيفية تحرّك الأطرافِ ضمن الساحةِ الإقليميّةِ بهدف تحقيق أقصى المكاسبِ الممكنةِ بأقلِّ تكلفة([xxvii]).

المبحث الثاني: التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط

يُعدُّ التنافسُ الإقليميُّ بين إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيّةِ واحدًا من أبرز معالمِ الصراعِ الجيوسياسيِّ في الشرقِ الأوسطِ، حيث تسعى كلُّ قوةٍ إلى تعزيزِ نفوذِها في ساحاتٍ مختلفةٍ باستخدامِ أدواتٍ متنوّعةٍ.

ويظهرُ هذا التنافسُ من خلالِ تحرّكاتٍ مباشرةٍ وأخرى غير مباشرةٍ، تتنوعُ بين الوسائلِ السّياسيّةِ والعسكريّةِ والاقتصاديّةِ والإعلاميّةِ.

وفي ظلِّ ذلك، تتضحُ ملامحُ هذا الصراعِ، مع الاعتمادِ على أدواتِ النفوذِ التي تُسهمُ في تشكيلِ واقعٍ معقّدٍ يلقي بظلالهِ على استقرارِ دولِ المنطقةِ، وفي مقدّمِتها العراقُ.

المطلب الأول: ملامح التنافس الإيراني – التركي – العربي

يشكّلُ التنافسُ بين القوى الإيرانية والتركية والعربيةِ إحدى السماتِ البارزةِ للسياسةِ الإقليميةِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ. وتسعى كلُّ قوةٍ من هذه القوى إلى توسيعِ نطاقِ تأثيرِها السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ على حسابِ القوى الأخرى، مستفيدةً من الفراغاتِ السياسيةِ والأزماتِ المتنوعةِ التي تُعاني منها المنطقة.

ويظهرُ تداخلُ هذه القوى بوضوحٍ في عددٍ من الساحاتِ الإقليميةِ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ، حيث تتصاعدُ حدةُ التنافسِ وتتعدّدُ الأدواتُ المستخدمةُ لتحقيقِ المصالحِ الاستراتيجيةِ لكلِّ طرفٍ.

1. إيران: بناء النفوذ والتوسع الاستراتيجي

تتبنّى إيرانُ استراتيجيةً متكاملةً تهدفُ إلى تعزيزِ نفوذِها الإقليميّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ عبر ما يُعرفُ بمحورِ المقاومةِ. ويضمُّ هذا المحورُ مجموعةً من القوى العسكريةِ والحركاتِ السياسيةِ ذاتِ الانتماءِ الشيعيّ المنتشرةِ في دولٍ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ. وتمثّلُ هذه الجهاتُ أدواتٍ مركزيةً تُسهمُ في دعمِ الطموحاتِ الاستراتيجيةِ لطهرانَ.

وبواسطةِ هذه الشبكةِ المتعددةِ، تعملُ إيرانُ على تحقيقِ أهدافِها السياسيةِ والعسكريةِ، مع التركيزِ على مواجهةِ النفوذِ الأمريكيّ وحلفائِه الإقليميين([xxviii]).

إلى جانبِ ذلك، تركّزُ إيرانُ جهودَها على الاستثمارِ في القطاعاتِ الاقتصاديةِ الحيويةِ مثل النفطِ والغازِ، وتعتمدُ على القوّةِ الناعمةِ من خلال وسائلِ الإعلامِ والثقافةِ لتعزيزِ حضورِها الإقليميّ والتأثيرِ على الرأيِ العامّ سواءً داخليًّا أو خارجيًّا. ([xxix]).

2 .تركيا: مزيج القوة الناعمة والصلبة

تعملُ تركيا بقيادةِ أردوغانَ على إعادةِ تشكيلِ مكانتِها الإقليميةِ من خلال نهجٍ يجمعُ بين القوةِ الناعمةِ والقوةِ الصلبةِ.

وعلى صعيدِ القوةِ الناعمةِ، عملت تركيا على تعزيزِ علاقاتِها الاقتصاديةِ والثقافيةِ مع الدُّوَلِ العربيةِ، مع إعطاء الأولوية لـالجماعاتِ الإسلاميةِ والسياسيةِ المؤثرةِ، وخاصةً جماعة الإخوان المسلمين.

أما من الجانبِ العسكريّ، فقد اتخذت تركيا خطواتٍ مباشرةٍ في شمالِ سوريا والعراق بهدف الحدّ من نفوذِ القوى الكرديةِ وضمانِ مصالحِها الأمنيةِ.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى أنقرةُ إلى إنشاءِ قواعدَ عسكريةٍ وبناءِ تحالفاتٍ إقليميةٍ تدعمُ موقفَها في مواجهةِ إيرانَ وبعضِ الدُّوَلِ. العربية([xxx].)

تعتمدُ استراتيجيةُ تركيا بقيادةِ رجب طيب أردوغانَ على جمعٍ بين القوةِ الناعمةِ والقوةِ الصلبةِ لتحقيقِ أهدافِها الإقليميةِ.

فالقوةُ الناعمةُ تتمثلُ في تعزيزِ الروابطِ الاقتصاديةِ والثقافيةِ مع الدُّوَلِ العربيةِ والإسلاميةِ، مما يُسهمُ في توسيعِ نفوذِها واستقطابِ الحلفاءِ.

أما القوةُ الصلبةُ فتبرزُ عبر تنفيذِ عملياتٍ عسكريةٍ مباشرةٍ تحققُ مصالحَها الأمنيةَ وتؤكدُ حضورَها.

وفي إطارِ هذه السياسةِ، تولي تركيا دعمًا للجماعاتِ الإسلاميةِ كالإخوانِ المسلمينَ، وهو ما يُعتبر جزءًا من توجهِها لتعزيزِ نفوذِها السياسيّ والاجتماعيّ في المنطقة.

وبالتوازي مع ذلك، تنخرطُ في إجراءاتٍ عسكريةٍ تستهدفُ تقليصَ نفوذِ الأكرادِ في شمالِ العراقِ وسوريا، بهدف حمايةِ مصالحِها الأمنيةِ وتحقيقِ توازنٍ استراتيجيٍّ يخدمُ توجهاتِها الإقليميةَ. ([xxxi]).

تعمل أنقرة على تعزيز موقعها الاستراتيجي من خلال إنشاء قواعد عسكرية وتطوير تحالفات إقليمية تسهم في تعزيز نفوذها ضمن إطار التنافس مع إيران وعدد من القوى العربية([xxxii]).

3. الدول العربية: مواجهة النفوذ وتعزيز التحالفات

تتباينُ مواقفُ الدولِ العربيةِ بين مواجهةِ النفوذِ الإيرانيِّ والتعاملِ الاستراتيجيِّ مع تركيا، وبين الجهودِ الراميةِ للتنسيقِ مع الولاياتِ المتحدةِ ودولٍ أخرى لتحقيقِ إعادةِ التوازنِ الإقليميِّ.

فعلى سبيل المثال، تتصدرُ المملكةُ العربيةُ السعودية والإماراتُ التحالفاتِ المعارضةَ لإيرانَ، وتدعمُ فصائلَ وأحزابًا سياسيةً تتعارضُ مع المشروعِ الإيرانيِّ.

وفي الوقت ذاته، تُبذلُ محاولاتٌ لتطويرِ العلاقاتِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ مع تركيا، خاصةً بعد مرحلةٍ من التوترِ، بهدفِ تحقيقِ استقرارٍ نسبيٍّ في المنطقةِ. ([xxxiii]).

في الوقتِ ذاته، تسعى بعضُ الدُّوَلِ العربيةِ إلى تعزيزِ علاقاتِها مع تركيا، رغم التباينات السياسيةِ القائمةِ، وذلك بهدفِ الإسهامِ في تحقيقِ درجةٍ من الاستقرارِ في المنطقةِ، فضلاً عن توطيدِ التعاونِ على الصعيدين الاقتصاديِّ والسياسيِّ. ([xxxiv]).

4.العوامل المؤثرة في التنافس في الشرق الأوسط

أ- **العامل الديني والمذهبي:** يُمثّلُ العاملُ الدينيُّ والطائفيُّ أحدَ أكثرِ العناصرِ تأثيرًا وجذورًا في تشكيلِ طبيعةِ التنافسِ الإقليميِّ، لا سيما بين إيرانَ وتركيا وبعضِ الدُّوَلِ العربيةِ. ولا يقتصرُ الصراعُ بين الطائفتين الرئيسيتين في الإسلام، وهما الشيعةُ والسُّنةُ، على الجانبِ العقائديِّ البحتِ، وإنما يتجاوزُ ذلك ليُصبحَ وسيلةً سياسيةً تُوظَّفُ في معاركِ السيطرةِ وتعزيزِ النفوذِ.

- **توظيف المذهب كأداة سياسية:**- تستثمرُ القوى الإقليميةُ حالةَ الانقسامِ لتعزيزِ نفوذِها عبر بناءِ تحالفاتٍ استراتيجيةٍ؛ إذ تسعى إيرانُ إلى دعمِ الفصائلِ الشيعيةِ في كلّ من العراقِ ولبنانَ واليمنَ ضمن إطارِ مشروعٍ يُعرفُ بـ"محورِ المقاومةِ".
وفي المقابل، تعملُ الدُّوَلُ العربيةُ ذاتُ الأغلبيةِ السُّنيّةِ، وعلى رأسها المملكةُ العربيةُ السعوديةُ، على تأييدِ الجماعاتِ والمليشياتِ السُّنيةِ في المنطقةِ كجزءٍ من جهودِها لتحقيقِ أهدافِها السياسيةِ والأمنية([xxxv]).
- **التاثير على الاستقرار الداخلي** :- يثيرُ تأثيرُ الانقساماتِ الدينيةِ على الاستقرارِ الداخليِّ تحديًا كبيرًا، حيث تسهمُ هذه الانقساماتُ في تأجيجِ النزاعاتِ داخلَ دولٍ مثل العراقِ وسوريا، ممّا يفتحُ المجالَ أمام التدخّلاتِ الخارجيةِ ويؤدي إلى إضعافِ سلطةِ الدولةِ المركزيةِ.
- **بعد هوية** :- أما فيما يتعلّقُ بالهويةِ، فإنّ الدينَ لا يقتصرُ على كونه وسيلةً لتحقيقِ مصالحَ معينةٍ، بل يُمثّلُ جزءًا أساسيًّا من الهويةِ السياسيةِ التي تُستخدمُ لتحفيزِ الجماهيرِ وإشعالِ المشاعرِ الطائفيةِ، وهو ما يُعقّدُ الجهودَ الراميةَ إلى إيجادِ حلولٍ سياسيةٍ شاملةٍ ومقبولةٍ..
- **البعد الجغرافي:** يؤدّي البعدُ الجغرافيُّ دورًا محوريًّا في تعزيزِ تعقيدِ التنافسِ الإقليميِّ، حيث إنّ مناطقَ النفوذِ في الشرقِ الأوسطِ تتمتّعُ بأهميةٍ استراتيجيةٍ كبيرةٍ تتمثلُ بـ:
- **المناطق الحيوية كساحة للتنافس:**- إنّ الدُّوَلَ الحيويةَ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ لا تقتصرُ أهميّتها على تاريخِها العريقِ فحسب، بل تتسمُ بموقعِها الجغرافيِّ الذي يمنحُ الفاعلين الإقليميينَ إمكانيةَ التحكّمِ في طرقِ التجارةِ وشبكاتِ الإمدادِ وموارِدِ الطاقةِ. ([xxxvi]).

- **المناطق ذات التكوين السكاني المختلط** :–تبرزُ الدُّوَلُ ذاتَ التركيبةِ السكانيةِ المختلطةِ تنوعًا دينيًّا وعرقيًّا ملحوظًا، مما يجعلُها أكثرَ عرضةً للتوتراتِ الطائفيةِ والمذهبيةِ. وتُعيقُ هذه التحدياتُ بشكلٍ كبيرٍ إمكانيةَ بناءِ سلطةٍ مركزيةٍ قويةٍ ومستقرةٍ.
- **مناطق الصراع كمناطق نفوذ** :–أما بالنسبةِ لمناطقِ النزاعِ، فتتحوّلُ غالبًا إلى ساحاتِ نفوذٍ للقوى الإقليميةِ، حيث يسعى كلُّ طرفٍ إلى تأمينِ مصالحِه عن طريق إنشاءِ قواعدٍ أو مناطقَ تأثيرٍ. ويؤدي هذا النهجُ إلى تعقيدِ الصراعاتِ وإطالةِ أمدِها، كما يظهرُ في دعمِ إيرانَ لحزبِ اللهِ في لبنانَ، أو تمركزِ القواتِ التركيةِ في شمالِ سوريا.

3–السياسات العالمية:

يُعد تدخل القوى الكبرى في النزاعات الإقليمية أحد العوامل الرئيسية التي تُشكل مشهد التنافس في منطقة الشرق الأوسط.

- **توازن القوى الدولية:**

نجدُ أنَّ الولاياتِ المتحدةَ وروسيا والاتحادَ الأوروبيَّ يتمتّعونَ بمصالحَ متباينةٍ في المنطقةِ. حيث تلعبُ الولاياتُ المتحدةُ دورًا محوريًّا في دعمِ الدولِ العربيةِ ومواجهةِ النفوذِ الإيرانيِّ، ممّا يخلقُ مواجهاتٍ مع روسيا التي تدعمُ النظامَ السوريَّ بقيادةِ الأسدِ وتحافظُ على شراكتِها مع إيرانَ. ([xxxvii]).

- **التدخل العسكري والسياسي** :– يُمثّلُ عاملًا جوهريًّا يسهمُ في تأجيجِ النزاعاتِ الإقليميةِ، حيث تتخذُ هذه التدخلاتُ أشكالًا متعددةً، سواء كانت مباشرةً أو غير مباشرةٍ، من خلال تقديمِ الدعمِ العسكريِّ، وتزويدِ الأطرافِ بالأسلحةِ، أو توفيرِ التمويلِ. وتعملُ هذه الأنشطةُ ليس فقط على تصعيدِ الصراعِ، بل تسهمُ أيضًا في تحويلِ النزاعاتِ المحليةِ إلى ساحاتِ مواجهةٍ بين القوى الدولية المتنافسةِ.
- **الازمات الدولية وتاثيرها** :– فيما يتعلقُ بالأزماتِ العالميةِ، فإنّ قضايا مثل الأزمةِ السوريةِ، والحربِ القائمةِ في اليمنَ، والمفاوضاتِ بشأنَ البرنامجِ النوويِّ الإيرانيِّ تتعدّى كونها شؤونًا محليةً لتصبح نقاطَ اشتباكٍ استراتيجيةٍ بين الأطرافِ الدوليةِ الكبرى. ويزيد هذا التداخلُ بين المستوياتِ المحليةِ والدوليةِ من تعقيدِ البيئةِ السياسيةِ، ويصعّبُ فرصَ التوصّلِ إلى حلولٍ مستدامةٍ.
- **دور المنظمات الدولية** :– غيابُ توافقٍ دوليٍّ حول آلياتِ الحلِّ السياسيِّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ يُعدُّ عاملًا حاسمًا في استمرارِ حالةِ عدمِ الاستقرارِ الإقليميِّ. ويشجّعُ هذا الوضعُ الفاعلينَ الإقليميينَ على مواصلةِ سياساتِ الهيمنةِ وتوسيعِ نفوذِهم، ممّا يُعمّقُ الانقساماتِ ويؤثّرُ سلبًا على جهودِ تحقيقِ السلامِ والاستقرارِ في المنطقةِ.

المطلب الثاني: أدوات التنافس (الاقتصاد، الإعلام، الجماعات المسلحة...)

1.الاقتصاد

يُعدُّ الاقتصادُ أداةً رئيسيةً للتأثيرِ على سلوكِ الدولِ الأخرى من خلال وسائلَ متعددةٍ كالعقوباتِ الاقتصاديةِ، والمعوناتِ المشروطةِ، والتحكّمِ في أسواقِ الطاقةِ، والتحكّمِ في التدفقاتِ الماليةِ. وتتيحُ هذه الوسائلُ للدولِ الكبرى فرضَ إرادتها دون الحاجةِ إلى استخدامِ القوةِ العسكريةِ المباشرةِ. كما تُعتبرُ السيطرةُ على الموارِدِ الاستراتيجيةِ مثل النفطِ والغازِ وسيلةً فعّالةً للنفوذِ الجيوسياسيِّ، وهو ما يظهرُ بوضوحٍ في مثالِ استخدامِ روسيا للغازِ الطبيعيِّ للضغطِ على أوروبا. ([xxxviii]).

تمتلكُ القوىُ الثلاثُ أدواتٍ اقتصاديةً مختلفةً تعكسُ قدراتِها. وتعتمدُ إيرانُ على عائداتِ النفطِ لدعمِ حلفائِها، في حين ترتكزُ تركيا على الاستثماراتِ والمشاريعِ الأساسيةِ لتعزيزِ تأثيرِها. أما الدولُ العربيةُ، فتستفيدُ من قوتِها الماليةِ والسياسيةِ عبر استثمارِ الموارِدِ ودعمِ الجماعاتِ الموالية لها. ([xxxix]).

1. الإعلام

أصبحَ الإعلامُ أداةً فعّالةً في تشكيلِ وتوجيهِ الرأيِ العامّ، من خلال استخدامِ القصصِ الاستراتيجيةِ والتأثيرِ في السلوكِ السياسيّ سواءً على الصعيدِ المحليّ أو العالميّ. وتُوظَّفُ وسائلُ الإعلامِ التقليديةِ والرقميةِ لنشرِ الدعايةِ السياسيةِ، وصناعةِ الصورةِ الذهنيةِ للدولِ، والتلاعبِ بالمعلوماتِ عبر منصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ. ([xl]).

تلجأ الأطراف إلى استخدام القنوات الفضائية والمحطات الإخبارية كوسيلة لعرض رسائلها السياسية والفكرية بما يخدم أهدافها. من بين هذه القنوات قناة الميادين الإيرانية، TRTالتركية، بالإضافة إلى قنوات الجزيرة والعربية السعودية([xli]).

3- الجماعات المسلحة كأداة للصراع غير المباشر

تلجأُ بعضُ الدُّوَلِ إلى دعمِ مجموعاتٍ مسلَّحَةٍ لتكونَ بمثابةِ «بدائلَ» في النِّزاعاتِ الإقليميَّةِ أو الأهليةِ، بهدفِ تحقيقِ أهدافٍ استراتيجيَّةٍ دونَ الانخِراطِ العسكريّ المباشرِ. تتعدَّدُ أشكالُ هذهِ الجَماعاتِ بينَ حَرَكاتِ تمردٍ محليَّةٍ، وتَشكيلاتٍ تَحمِلُ طابَعًا أيديولوجيًّا أو طائفيًّا. وغالبًا ما يُجرى استخدامُ هذهِ الأطرافِ في صراعاتِ الوِكالةِ لإضعافِ الخصومِ أو ممارسةِ ضُغوطٍ سياسيَّةٍ عليهم([xlii]).

تستخدمُ الدُّوَلُ المجموعاتِ المسلَّحَةَ كوسائلَ لتحقيقِ النفوذِ والتأثيرِ. فعلى سبيل المثال، تقدّمُ إيرانُ الدعمَ لـحزبِ اللهِ والميليشياتِ العراقيةِ، بينما تعزّزُ تركيا نفوذَها من خلال دعمِ فصائلَ معينةٍ في سوريا. وفي المقابل، تدعمُ الدُّوَلُ العربيةُ حلفاءَها في كلٍّ من اليمنِ وسوريا لتحقيقِ أهدافِها الاستراتيجيةِ. ([xliii]).

1. الدبلوماسية والعمليات السيبرانية

مع تطوّرِ التكنولوجيا، أصبح المجالُ السَّيبرانيُّ بمثابةِ ساحةٍ محوريّةٍ للنزاعاتِ العالميّة، حيث تُنفَّذُ من خلاله هجماتٌ إلكترونيّةٌ تستهدفُ المؤسّساتِ الحكوميّةَ، والبنيةَ التحتيّةَ، والأنظمةَ الماليّةَ، والانتخاباتِ. يمكن لمثلِ هذه الهجماتِ أن تُؤدّيَ إلى شللٍ مؤسّسيّ دون الحاجةِ إلى إطلاقِ رصاصةٍ واحدةٍ، ممّا يجعلُها أداةً فعّالةً في الحروبِ غيرِ التقليديّةِ ([xliv]).

تستعين الدول بالقنوات الدبلوماسية لتعزيز الضغط، إلى جانب تنفيذ عمليات إلكترونية تستهدف المؤسسات الحيوية بهدف إضعاف المنافسين([xlv]).

5. القوة الناعمة والدبلوماسية العامة كأداة تنافس طويلة المدى

تَعتمدُ بعضُ الدُّوَلِ على نَشرِ ثقافتها وقِيَمِها ونَموذجِها السِّياسيّ كوسيلةٍ فعّالةٍ لجَذبِ الآخَرينَ والتأثيرِ في قَراراتِهم، عِوَضًا عن اللُّجوءِ إلى الإكراهِ أوِ التَّهديدِ. تُعرَفُ هذه الاستراتيجيّةُ بالقُوّةِ النّاعِمةِ، وتَشمَلُ مجموعةً من الأدواتِ مثلَ برامجِ التبادُلِ الثقافيّ، والإعلامِ المُوَجَّهِ، والمساعداتِ الإنسانيّةِ، بالإضافةِ إلى اللُّغةِ والتَّعليمِ. ([xlvi]).

السؤال الذي يطرح نفسه ماهي تداعيات هذا التنافس على استقرار العراق؟

يُعَدُّ العراقُ ساحةً محوريّةً للصِّراعِ الإقليميّ والدوليّ منذُ انهيارِ نظامِ صَدّامَ حُسَينٍ في عامِ 2003، حيثُ تَحوَّلَ إلى نُقطةِ تَقاطُعٍ بينَ المصالحِ المُتباينةِ لقِوى إقليميّةٍ (مثلَ إيرانَ، وتُركيا، والسّعوديّةِ) وأُخرى دوليّةٍ (مثلَ الولاياتِ المُتَّحدةِ وروسيا).

هذا الصِّراعُ يُلقي بظِلالِهِ على استِقرارِ العراقِ الداخليّ، مُؤثِّرًا بشكلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ، ويُمكِنُ تَلخيصُ تَداعياتِهِ كما يَلي:

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

1 .التداعيات السياسية

أَسهمَ التنافُسُ الإقليميُّ والدوليُّ في تَعميقِ الانقساماتِ السياسيّةِ داخلَ العراقِ، لا سيّما في ظِلِّ انخراطِ بعضِ القِوى السياسيّةِ العراقيّةِ في تَحالُفاتٍ مع أَطرافٍ خارجيّةٍ. غالبًا ما تُؤدّي هذه الارتِباطاتُ الخارجيّةُ إلى عَرقلةِ عمليّةِ تَشكيلِ الحُكوماتِ أو تَسريعِ انهيارِها نَتيجةً لتشابُكِ المصالحِ الإقليميّةِ والدوليّةِ.

وعلى سبيلِ المثالِ، أَدّى الدَّعمُ الإيرانيُّ للفصائلِ الشّيعيّةِ المُسلَّحةِ والسّياسيّةِ، مُقابِلَ مُحاوَلاتِ الوِلاياتِ المُتَّحِدةِ كَبحَ النُّفوذِ الإيرانيّ، إلى تَعطيلِ مَسارِ تَشكيلِ الحُكوماتِ المُتعاقِبةِ مُنذُ عامِ 2010 وحتّى عامِ 2022. ([xlvii]).

2- التداعيات الأمنية

من أبرَزِ التَّبِعاتِ الأمنيّةِ لِهذا التنافُسِ، تَحوُّلُ العراقِ إلى ساحةِ حَربٍ بالوِكالةِ، حيثُ تَتَنازَعُ الجماعاتُ المُسلَّحةُ المدعومةُ من جِهاتٍ خارجيّةٍ. إضافةً إلى ذلك، يُؤدّي القصفُ التُّركيُّ في الشَّمالِ، والضَّرباتُ الأمريكيّةُ على مواقِعِ الفصائلِ المدعومةِ من إيرانَ، إلى زَعزعةِ الأمنِ الداخليّ. وَجودُ الحَشْدِ الشَّعبيّ بدَعمٍ إيرانيٍّ، وفي المُقابِلِ تَعرُّضُ القُوّاتِ الأمريكيّةِ لهَجَماتٍ مُتكرّرةٍ، جَعَلَ الأراضيَ العراقيّةَ مُعرَّضةً لِتوتُّراتٍ مُستمرّةٍ. ([xlviii]).

1. الانعكاسات الأمنية

شهد العراق تصاعدًا في العمليات العسكرية المرتبطة بصراعات النفوذ، مما أسفر عن تدهور واضح في أداء المؤسسات الأمنية، مع ازدياد نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران .وقد انعكس ذلك سلبًا على استقرار البلاد بشكل ملحوظ([xlix]).

2. التأثيرات السياسية

أدى التنافس إلى تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية، لا سيما بين التيارات الشيعية والسنية والكردية، مما أضعف إمكانية تأسيس مؤسسات وطنية قوية ومستقرة([l]).

3. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

أسفرت التوترات عن تعطيل الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، مما زاد من الضغوط الملقاة على عاتق الحكومة العراقية وقوّض من إمكانات تحقيق التنمية المستدامة([li]).

يتسبب هذا التنافس أيضًا في عرقلة النمو الاقتصادي، حيث يتردد المستثمرون الأجانب في الدخول إلى السوق العراقية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني. كما أن العراق يصبح أحيانًا رهينة لصراعات تتجاوز حدوده، مثل العقوبات على إيران التي تؤثر على النشاط التجاري معها([lii]).

4. التبعية والارتهان الخارجي

استِمرارُ التنافُسِ بينَ القُوى العالميّةِ على العراقِ يُؤدّي إلى زيادةِ اعتمادِهِ السياسيّ والاقتصاديّ على الآخَرينَ. وبَدَلًا من تَعزيزِ بِنَاءِ مؤسَّساتٍ سياديّةٍ مستقلّةٍ، تَميلُ النُّخَبُ العراقيّةُ غالبًا إلى الاعتمادِ على قُوى خارجيّةٍ لِضَمانِ الشَّرعيّةِ أو لِلحُصولِ على الحِمايةِ، الأَمرُ الذي يُساهِمُ في تَعميقِ أَزمةِ الدَّولةِ بشكلٍ كبيرٍ. ([liii]) .

المبحث الثالث: واقع الأمن القومي العراقي

يُواجِهُ العراقُ سِلسلةً من المشاكِلِ المُعقَّدةِ التي تُؤثِّرُ على أَمنِهِ واستِقرارِهِ السياسيّ. تَشمَلُ هذهِ المشكِلاتُ الأزماتِ الداخليّةَ العَميقةَ مثلَ الصِّراعاتِ السياسيّةِ والطائفيّةِ، إضافةً إلى تدخُّلاتِ دُوَلٍ أُخرى تُؤثِّرُ على سِيادتِهِ.

يُعَدُّ التَّعامُلُ مع هذهِ القضايا ضَروريًّا لِضَمانِ مُستقبَلٍ أَفضَلَ وأَكثرَ استِقرارًا للعراقِ.

المطلب الأول: التحديات الداخلية (السياسية، الطائفية، الأمنية)

أولا : التحديات السياسية

يُعَدُّ الوَضْعُ السياسيُّ في العراقِ من أَكبرِ التحدّياتِ التي تُهدِّدُ الأمنَ القوميَّ، إذ يُعاني النظامُ السياسيُّ من ضعفٍ مؤسَّسيٍّ وعَجزِ المؤسساتِ الحكوميّةِ عن تحقيقِ استقرارٍ شاملٍ.

يُعزى هذا الوَضْعُ إلى التنافُسِ الحادِّ بينَ الأحزابِ والقُوى السياسيّةِ المُتنوّعةِ، حيثُ يَسْيطِرُ الانقِسامُ الشَّديدُ ذو الطَّابعِ الطائفيّ والقوميّ بينَ المجتمعِ الشيعيّ والسُّنيّ والكرديّ على المشهدِ السياسيّ.

وقد تَرَتَّبَ على ذلكَ ظُهورُ تَحالُفاتٍ هَشّةٍ وغيرِ مُستقِرّةٍ، ما يُضعِفُ من كفاءةِ الدولةِ وفَاعليّتِها.

هذا الانقِسامُ العَميقُ يُلْقي بِظِلالِهِ السَّلبيةِ على آليّاتِ اتّخاذِ القرارِ، مما يُعيقُ قُدرةَ الحكومةِ على تحقيقِ الوَحدةِ الوطنيةِ، ويُعرِّضُ البِلادَ لتَدخُّلاتٍ خارجيّةٍ تُوظِّفُ هذه الانقساماتِ لخِدمةِ مصالحِ إقليميّةٍ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، تَفاقَمَت أَزمةُ الحُكمِ الرّشيدِ والفسادُ المستشري في مؤسَّساتِ الدولةِ من تعقيدِ الأزمةِ السياسيّةِ، وتُضعِفُ من قُدرةِ الدولةِ على حمايةِ أَمنِها القوميّ وضَمانِ استقرارِهِ ([iv]).

فَضْلًا عن أَنَّهُ، بَعْدَ عامِ 2003، تَعَرَّضَ العراقُ إلى انْهِيَارٍ كَبيرٍ في مُؤسَّساتِ الدولةِ نَتيجةَ الغَزْوِ، مما أَدّى إلى تَدَهْوُرِ البِنْيةِ الإداريةِ والتشريعيةِ، وعَجزِ الدولةِ عن بَسْطِ نُفوذِها بِشَكْلٍ فاعِلٍ في مختلفِ الجوانبِ.

وافتِقارُ الدولةِ إلى جِهازٍ بيروقراطيٍّ مِهنيٍّ، واعتمادُ النظامِ السياسيّ بِشَكْلٍ كَبيرٍ على المحاصَصةِ الطائفيّةِ، أَدّى إلى تَوزيعِ المناصبِ بينَ الأطرافِ السياسيةِ دونَ مُراعاةِ مَعاييرِ الكفاءةِ.

هذهِ الظاهرةُ ساهمت بِشَكْلٍ مُباشرٍ في إضعافِ الدولةِ وتحويلِها إلى "دولةِ محاصَصةٍ"، مما أَعاقَ تنفيذَ السياساتِ الأمنيّةِ والخدميّةِ بِكفاءةٍ. ([v]).

فضلا عن ان الفساد الذي يسيطر على مفاصل الدولة العراقية يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، إذ أدى إلى ضعف أداء الحكومة وتعزيز مشاعر السخط لدى الشعب([vi]).

ثانيًا :المعضلات الطائفية والاجتماعية

تُعَدُّ الطائفيةُ من أَبرزِ العواملِ التي تُعرقلُ الأمنَ الوطنيَّ في العراقِ، إذ أَصبَحَت أداةً تُستَخدَمُها بعضُ القِوى الإقليميّةِ لِتحقيقِ مصالحِها السياسيّةِ، كما استُغِلَّت داخليًّا لِتَعزيزِ الانقساماتِ وإعاقةِ العمليّةِ السياسيّةِ.

هذهِ الانقساماتُ الطائفيّةُ المُتجذِّرةُ بينَ الشيعةِ والسُّنةِ والأكرادِ أَضعَفَت الهويّةَ الوطنيةَ الجامعةَ، وأَدّت إلى اندلاعِ نِزاعاتٍ مُسلَّحةٍ وصراعٍ على النُّفوذِ داخلَ مُؤسَّساتِ الدولةِ.

إضافةً إلى ذلكَ، أَسْهَمَت الطائفيةُ في تَعزيزِ التفاوتِ في تَوزيعِ الثروةِ والفُرصِ الاقتصاديةِ، مما أَدّى إلى شُعورٍ بالغَبْنِ لدى بعضِ فئاتِ المجتمعِ، وهو ما يُثيرُ موجاتٍ من الاحتجاجِ ويَزيدُ من هَشاشةِ الأمنِ الداخليّ.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

في ضوءِ هذا الواقعِ، تَبقى إعادةُ بناءِ التعايشِ السلميّ وتَعزيزُ مُؤسَّساتِ الحُكمِ الشاملةِ واحدةً من أَبرزِ التحدّياتِ التي تُواجِهُ الأمنَ القوميَّ العراقيَّ. ([lvii]).

فضلا عن الأسباب الأخرى والتي أهمها ما يأتي :-

1- ان للانقسام المذهبي والعرقي أصبح التنوع الديني والقومي في العراق، نتيجة التدخلات الأجنبية وسوء إدارة التعددية، مصدراً للتوترات الداخلية حيث أدى الانقسام بين السنة والشيعة، وكذلك التوتر بين العرب والأكراد، إلى اندلاع نزاعات مسلحة مثل أزمة كركوك في عام 2017، وأدى ذلك إلى تآكل الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة .هذا الأمر يضعف اللحمة الداخلية ويشكل عائقاً أمام تحقيق أي مشروع وطني موحد([lviii]).

2- الخلافات الاجتماعية في مرحلة ما بعد داعش في أعقاب القضاء على تنظيم "داعش"، برزت تحديات تتعلق بعمليات العودة الطائفية والثأر في عدد من المناطق التي تم تحريرها .هذه التطورات ساهمت في تفاقم التوترات المجتمعية وأدت إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، مما أسهم في خلق بيئة مهيأة لعودة الفكر المتطرف وانتشاره([lix]).

ثالثًا: المعضلات الأمنية

الوَضْعُ الأمنيُّ المُتردّي يُشَكّلُ تحدّيًا كبيرًا للأمنِ القوميّ العراقيّ، حيثُ لا تزالُ البِلادُ تُواجِهُ وُجودَ ميليشياتٍ مُسلَّحةٍ خارجَ إطارِ سيطرةِ الحكومةِ. إضافةً إلى ذلكَ، تَستمرُّ بَقايا تَنظيمِ داعشَ الإرهابيّ في شَنِّ هَجَماتٍ في بعضِ المناطقِ، مما يُعَمّقُ التحدّياتِ الأمنيّةَ.

تُعاني القُوّاتُ الأمنيّةُ الرسميةُ من أَوجُهِ قُصورٍ عديدةٍ، أَبرزُها ضعفُ التدريبِ والتجهيزِ، فضلًا عن تأثيرِ الانتماءاتِ السياسيّةِ والعشائريّةِ التي تُعرقلُ قُدرَتَها على فَرضِ سُلطةِ الدولةِ.

هذهِ الفوضى الأمنيّةُ تُساهِمُ في تَعزيزِ نُفوذِ الجماعاتِ المُسلَّحةِ وتَوسيعِ أنشطتِها، مما يُؤدّي إلى تَفاقُمِ تَعقيدِ المشهدِ الأمنيّ وَتَهديدِ استِقرارِ العراقِ على الصعيدَينِ الداخليّ والإقليميّ.

علاوةً على ذلكَ، يُشَكّلُ الانْتِشارُ الواسعُ للأسلِحةِ غَيرِ المَشروعَةِ وزِيادةُ النِّزاعاتِ العشائريّةِ عواملَ إضافيّةً تُضعفُ البِنيةَ الأمنيّةَ الوطنيةَ. ([lx]).

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على السيادة

تُعَدُّ إيرانُ واحدةً من أَهَمّ القُوى الإقليميّةِ التي انخرطت بِشَكْلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ في الشؤونِ العراقيّةِ مُنذُ سُقوطِ النظامِ الأَسْبقِ في عامِ 2003.

يَهدِفُ هذا التدخّلُ بِالأَساسِ إلى تَعزيزِ نُفوذِها السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ داخلَ العراقِ، وهو ما أَلْقى بِظِلالِهِ على مفهومِ السّيادةِ الوطنيةِ العراقيّةِ، وأَسهَمَ في نُشوءِ تحدّياتٍ مُتعدّدةٍ على المُستوياتِ الأمنيّةِ والاستقرارِ الداخليّ.

1. التدخلات الإيرانية

أ- تُعتَبَرُ إيرانُ الفاعِلَ الإقليميَّ الأَكْثَرَ تَأثيرًا على السّيادةِ العراقيّةِ، حيثُ تَستَنِدُ إلى شَبكةٍ واسعةٍ من الميليشياتِ السياسيّةِ والعسكريّةِ التي تَستفيدُ من دَعمٍ ماليٍّ وعسكريٍّ مُتواصِلٍ.

هذا الوَضْعُ يَمنَحُها قُدرةً على التّأثيرِ المباشرِ وغيرِ المباشرِ في القَراراتِ السياديّةِ للدّولةِ العراقيّةِ.

تَعتَمِدُ إيرانُ على استراتيجيّةِ نُفوذٍ تُتَمثّلُ في بِناءِ مَحاورَ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ داخلَ العراقِ، تُستَخدَمُ لِتحقيقِ أَهْدافِها الإقليميّةِ.

وتَشمَلُ هذه الأهدافَ الضّغطَ على الولاياتِ المُتَّحِدةِ وحَلَفائِها، بالإضافةِ إلى تَقويضِ استِقرارِ الدّولِ المُجاوِرةِ التي تَعتبِرُها خُصُمًا لها.

يُشَكّلُ هذا النُّفوذُ الإيرانيُّ الكبيرُ تحدّيًا كَبيرًا لاستِقلالِ القَرارِ العراقيّ، ويُعيقُ جُهودَ بِناءِ مُؤسَّساتِ دولةٍ قويّةٍ ومُتَماسِكةٍ. ([lxi]).

إن الهيمنة السياسية لإيران على الأحزاب الشيعية في العراق قد جعلت السيادة العراقية رهينة للقرارات الإقليمية الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وتوزيع المناصب الأمنية([lxii]).

إن الهيمنة السياسية التي تمارسها إيران على الأحزاب الشيعية في العراق أدت إلى تقييد السيادة العراقية، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالقرارات الإقليمية الصادرة عن إيران، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وتوزيع المناصب الأمنية([lxiii]).

ب- التدخل الاقتصادي

تمارس إيران تأثيرًا اقتصاديًا ملحوظًا من خلال التجارة غير الرسمية واستثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية، إلى جانب سيطرتها على بعض المعابر الحدودية. هذه الروابط الاقتصادية تُعزز من اعتماد الاقتصاد العراقي على نظيره الإيراني، مما يؤثر بشكل مباشر على استقلالية القرار السياسي العراقي .

أظهرت دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية أن "حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران تجاوز 12 مليار دولار سنويًا، يتم الجزء الأكبر منه عبر وسائل غير رسمية، مما يجعل العراق أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية التي تمارسها إيران."([lxiv]).

1. التدخلات التركية

أولاً :التدخل العسكري

تركيا قامت بإنشاء قواعد عسكرية دائمة في شمال العراق، خاصة في إقليم كردستان ومحافظة نينوى، ومن أبرز هذه القواعد قاعدة بعشيقة. إلى جانب ذلك، تنفذ تركيا عمليات عسكرية متكررة داخل الأراضي العراقية تحت ذريعة مكافحة "حزب العمال الكردستاني ."(PKK) ورغم مطالبات الحكومة العراقية بوقف هذه العمليات، تستمر أنقرة في تنفيذ التوغلات العسكرية دون إجراء تنسيق فعّال مع السلطات في بغداد.([lxv]).

شهدت تركيا تدخلات متباينة الأنماط داخل العراق، شملت عمليات عسكرية استهدفت التشكيلات الكردية المسلحة في المناطق الشمالية، بالإضافة إلى تأثيراتها الاقتصادية والسياسية المتمثلة في دعم جماعات معينة وتعزيز نفوذها في المناطق الحدودية .تشكل هذه التدخلات تحديًا صريحًا للسيادة العراقية، لاسيما أن بعضها يُنفّذ دون التنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد، الأمر الذي أسفر عن تصاعد حدة التوترات بين الدولتين بشكل مستمر. فضلاً عن ذلك، تسعى تركيا إلى استثمار علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع بعض المكونات العراقية لتعزيز نفوذها، مما يخلق معطيات جديدة تزيد من تعقيد الصراع الإقليمي([lxvi]).

ثانيًا :التدخل السياسي

تَسعى تركيا إلى التَّأثيرِ على قَراراتِ الحكومةِ العراقيّةِ من خلال دعمِ شَخصيّاتٍ أو تياراتٍ سياسيّةٍ سُنّيّةٍ وتركمانيّةٍ، خاصّةً في مناطقَ مثلَ كركوكَ والموصلِ.

تَهدِفُ هذه السياساتُ إلى تَعزيزِ نُفوذِها عبرَ هذه المُكوّناتِ. كما أنَّ الخِطابَ السياسيَّ التركيَّ غالبًا ما يُعالِجُ الموصلَ وكركوكَ كأنَّهُما كانتا مُرتبِطَتَين تاريخيًّا بتركيا، وهو ما يُشَكّلُ تهديدًا ضِمنِيًّا لوَحدةِ العراقِ. ([lxvii]).

4. التدخلات الدولية (الولايات المتحدة ودول أخرى)

أولاً: التدخل الأمريكي – الغزو والاحتلال(2003–2011)

تَولّت الولاياتُ المُتَّحِدةُ قيادةَ التحالفِ الدوليّ الذي قامَ بغزوِ العراقِ عام 2003، حيثُ أُطيحَ بالنظامِ السياسيّ القائمِ حينَها، وتأسَّسَت إدارةٌ مدنيّةٌ مُؤقّتةٌ تحتَ اسمِ "سلطةِ الائتلافِ المُؤقّتةِ."

أَدّى هذا الاحتلالُ إلى تَفكيكِ مُؤسَّساتِ الدولةِ، خاصّةً الجيشِ العراقيّ، مما أَضعَفَ البِنْيةَ السياديّةَ للعراقِ وتركَهُ في حالةٍ من الفراغِ الأمنيّ والسياسيّ. ([lxviii]).

ثانيًا :التأثير العسكري

المُستمرُّ، لما بعدَ عام 2011، رغم انسحابِ القواتِ الأمريكيةِ في نِهايةِ عام 2011، عادتِ الولاياتُ المُتَّحِدةُ إلى التواجدِ العسكريّ في العراقِ عام 2014 من خلال "التحالفِ الدوليّ لِمحاربةِ داعش."

تَمَّ إنشاءُ قواعِدَ عسكريّةٍ واستشاريّةٍ خاصّةٍ في مناطقَ مثلَ الأنبارَ وأربيلَ والتاجي، واستمرّتِ القواتُ الأمريكيةُ في لَعِبِ دورٍ فاعلٍ بِتوجيهِ السياساتِ الأمنيّةِ العراقيّةِ.

هذا التواجدُ المُستمرُّ، دونَ الحُصولِ على تَفويضٍ رسميٍّ من البرلمانِ العراقيّ، يُعَدُّ من أَبرزِ مظاهرِ التأثيرِ على السّيادةِ الوطنيةِ. ([lxix]).

أدى ذلك أيضًا إلى تحول العراق إلى ساحة نزاع بين واشنطن وطهران، خاصة بعد مقتل قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد عام 2020، مما جعل الأراضي العراقية مسرحًا للصراع الإقليمي والدولي([lxx]).

تَظلُّ الولاياتُ المُتَّحِدةُ لاعبًا رئيسيًا على الساحةِ العراقيّةِ من خلال دَعمِها العسكريّ والسياسيّ.

وقد أَظهَرت التجربةُ السابقةُ لغزو العراقِ والانْعكاساتُ المُستمرّةُ لهذا الغزو على بِنْيةِ الدولةِ العراقيّةِ أَهَمّيّةَ هذا الدورِ. يُعتَبَرُ الوُجودُ الأمريكيُّ المُتَمثّلُ في القواعدِ العسكريّةِ والتّدخّلاتِ السياسيّةِ عاملاً يُساهِمُ في إضعافِ السّيادةِ الوطنيّةِ. إلى جانبِ ذلكَ، تُؤدّي قُوى دوليّةٌ أُخرى مثلَ روسيا والدّولِ الأوروبيّةِ أدوارًا مُتنوّعةً في العراقِ، مما يُضيفُ مزيدًا من التّعقيدِ للوضعِ الداخليّ. هذا التّدخّلُ الدوليُّ يَضعُ العراقَ في مواجهةِ تحدّياتٍ كبيرةٍ في سبيلِ تحقيقِ استقلالٍ كاملٍ في قَراراتِهِ السياسيّةِ والأمنيّةِ..([lxxi]).

ثالثًا :التدخلات الإخرى (المملكة المتحدة، فرنسا، التحالف العالمي)

ساهَمَت دولٌ أُخرى، مثلَ المملكةِ المتحدةِ وفرنسا، في العملياتِ العسكريّةِ واللوجستيّةِ داخلَ العراقِ ضمنَ إطارِ التحالفِ العالميّ.

وشَمِلَت هذه المُساهماتُ مشاركةَ قُوّاتٍ من هذه الدّولِ في تقديمِ المشورةِ والتّدريبِ للقوّاتِ العراقيّةِ.

ورغمَ أنَّ هذه المهامَّ تُبرَّرُ غالبًا بأنَّها دَعمٌ للحكومةِ العراقيّةِ، فإنَّ بعضَ الإجراءاتِ نُفِّذت بعيدًا عن الإشرافِ الكاملِ من الجانبِ العراقيّ، مما أَثارَ تَساؤلاتٍ حول مدى استقلاليّةِ القرارِ العسكريّ العراقيّ. ([lxxii]).

رابعًا: الأثر السياسي والاقتصادي

تَعَرَّضَت الحُكوماتُ العراقيّةُ المُتعاقِبةُ لضغوطٍ مُتواصلةٍ من الدولِ الغربيّةِ لدَفعِها نحو تَبنّي سياساتٍ مُعيّنةٍ، مثلَ قانونِ النفطِ والغازِ، والخُصخصةِ، والانفتاحِ الاقتصاديّ.

هذه التّدخّلاتُ أَثّرت بِشَكْلٍ واضحٍ على استقلاليّةِ القرارِ السياسيّ والاقتصاديّ في البِلادِ.

كما يَرى مُحلّلونَ أن العديدَ من مشاريعِ إعادةِ الإعمارِ التي قادتها جهاتٌ غربيّةٌ كانت تُخدِمُ في المقامِ الأول مصالحَ شركاتٍ أجنبيّةٍ، فيما تَمَّ إهمالُ أولويّاتِ التنميةِ الوطنيّةِ. ([lxxiii]).

خأمسا :التأثير السيادي العام تفكيك مؤسسات الدولة :

ساهمت تدخلات الاحتلال الأمريكي في خلق بيئة سياسية طائفية وغير مستقرة .تنوع مراكز القرار :أدى الوجود العسكري والدبلوماسي المكثف للقوى الأجنبية إلى إضعاف مركزية القرار العراقي .التبعية في السياسات الكبرى :استمرت الضغوط الدولية في توجيه سياسات العراق بشأن الأمن والطاقة والاقتصاد، بما لا يتوافق دائمًا مع المصالح الوطنية([lxxiv]).

المبحث الرابع: الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام العراق

في ظلّ الظروفِ الإقليميّةِ المُعقَّدةِ والضّغطِ الذي يُواجِهُ العراقَ داخليًّا وخارجيًّا، تَتزايدُ الحاجةُ الملحّةُ لتَبَنّي استراتيجياتٍ واضِحةٍ تَضمنُ حِمايةَ سِيادةِ البلادِ وتُعزّزُ من مكانتِها كطرفٍ مُتوازنٍ في المنطقةِ.

من بينِ الخياراتِ البارزةِ، يَظهَرُ مَفهومُ الحيادِ الإيجابيِّ كطَريقةٍ لِلابتعادِ عن الانحيازِ في النِّزاعاتِ الإقليميّةِ، وبِناءِ علاقاتٍ إقليميّةٍ تَستَنِدُ إلى المصالحِ المُشتركةِ وتَكونُ مُستقلّةً عن الضّغوطِ السياسيّةِ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، تَنشأُ أَهَمّيّةُ إعادةِ تَنظيمِ الجِهَازَينِ الأمنيِّ والدّبلوماسيِّ لِتحسينِ القُدرةِ على الحِفاظِ على الأمنِ الداخليِّ وتَعزيزِ دَورِ العراقَ بِفَعاليّةٍ على السّاحةِ الدوليّةِ.

تَهدِفُ هذهِ الإجراءاتُ المُتكاملةُ إلى تحقيقِ الاستقرارِ السياسيِّ وتَعزيزِ المُبادئِ الوطنيّةِ في مواجهةِ التحدّياتِ الحاليّةِ والمُستقبليّةِ.

المطلب الأول: الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي

1. مفهوم الحياد الإيجابي وأهميته

الحياد الإيجابي يمثل خيارًا استراتيجيًا يتمثل في تجنب الاصطفاف مع أي من القوى الإقليمية أو الدولية المتنازعة، مع إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف. بالنسبة للعراق، يُعد هذا التوجه فرصة لتقليل التدخلات الخارجية، وتعزيز السيادة الوطنية، والتركيز على بناء مؤسساته الوطنية وتقوية أمنه الداخلي.

يسمح هذا النهج للعراق بتجنب التورط في الصراعات الإقليمية الظاهرة، والابتعاد عن الأزمات التي قد تحول الدولة العراقية إلى ميدان لتنافس القوى الكبرى، مما يساهم في تحقيق المزيد من الاستقرار الداخلي.([lxxv]).

1. التحديات التي تواجه الحياد

يُواجِهُ تَنفيذُ سياسةِ الحيادِ الإيجابيِّ تحدّياتٍ مُتعدّدةً تَرتَبِطُ بالعديدِ من العواملِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ.

من أبرَزِ تلك التحدّياتِ تَأثيراتُ القُوى الإقليميّةِ، لا سيّما إيرانَ وتركيا، إضافةً إلى الضّغوطِ الناتجةِ عن التّدخّلاتِ الأمريكيةِ والأجنبيّةِ في الشّؤونِ الداخليّةِ للدّولةِ.

عَلاوةً على ذلكَ، تُعَتَبَرُ هَشاشةُ المُؤسَّساتِ الوطنيةِ وحالةُ الاستقطابِ والتوتّرِ السياسيِّ في البِلادِ عوائقَ بارزةً تَحولُ دونَ تحقيقِ الحيادِ بِصورةٍ شاملةٍ.

كما تُفاقِمُ الأوضاعُ الداخليةُ تَدخّلاتِ الجماعاتِ المُسلَّحةِ المُرتبطةِ بِأطرافٍ إقليميّةٍ، مما يُضعِفُ قُدرةَ الدولةِ على تَطبيقِ حيادِها على نَحوٍ عَمليٍّ.

ومعَ أنَّ الوُصولَ إلى هذا الهدفِ يَتَسِمُ بالتّعقيدِ والصّعوبةِ، إلا أنّهُ يُمثّلُ خيارًا استراتيجيًّا مُهمًّا يَستوجِبُ بَذلَ الجُهدِ والمُساعي المُلحّةِ لِتحقيقِه. ([lxxvi]).

المطلب الثاني: بناء شراكات إقليمية متوازنة

1. أهمية الشراكات الإقليمية

إن بناء تحالفات إقليمية متوازنة يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار في العراق. يمكن لهذه التحالفات أن تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، وتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف.

كما أنّ التحالفات المتوازنة تمنح العراق مساحة أوسع للمناورة في السياسة الإقليمية، مما يتيح له الحفاظ على استقلال قراره السياسي بعيدًا عن تأثير أو هيمنة طرف محدد([lxxvii]).

2 .التحديات التي تواجه بناء الشراكات.

يواجه العراق تحديات عديدة في هذا المجال، من أبرزها الخلافات الإقليمية المستمرة بين دول المنطقة، إضافة إلى الضغوط التي تمارسها القوى الخارجية، بجانب الأزمات الداخلية التي تُعيق تنفيذ سياسات خارجية متماسكة وفعّالة.

كما أن التنافس الإقليمي والنزاعات الدينية والطائفية تُعد من العقبات الرئيسية أمام بناء شراكات ثابت([lxxviii]).

المطلب الثالث: إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والدبلوماسية العراقية

1. ضرورة إعادة الهيكلة الأمنية

إعادة بناء الجهاز الأمني تعد خطوة أساسية لتعزيز سيادة الدولة العراقية وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. يتطلب ذلك توحيد جميع الجماعات المسلحة تحت قيادة موحدة، والعمل على تطوير القوات الأمنية لرفع مستوى الاحترافية والكفاءة، مع فرض إجراءات صارمة للسيطرة على السلاح غير القانوني.

تستلزم هذه العملية إصلاحات شاملة تشمل مجالات التدريب والتنظيم والرقابة، بما يضمن تحقيق استقرار داخلي يسهم في تعزيز الأمن القومي.([lxxix]).

2.إصلاح الدبلوماسية العراقية

أولًا: تعزيز بناء مؤسسات دبلوماسية قوية واحترافية

تعاني وزارة الخارجية العراقية منذ عام 2003 من اختلالات تنظيمية ومؤسسية نتيجة هيمنة التعيينات الحزبية على حساب معايير الكفاءة والمهنية، مما ساهم في إضعاف الأداء الدبلوماسي للدولة. ويُعتبر غياب كوادر دبلوماسية مؤهلة ومتخصصة من أبرز العوامل التي أسهمت في ضعف تمثيل العراق على الساحة الدولية. لذا، يصبح من الضروري إنشاء معهد دبلوماسي عالي المستوى وتجديد البنية الإدارية للوزارة لتحقيق أداء أكثر فعالية([lxxx]).

ان الدبلوماسية في العراق تتطلب إصلاحًا شاملًا لتحقيق تنفيذ السياسة الخارجية بفعالية وتوازن .يتضمن ذلك العمل على تطوير الكوادر الدبلوماسية، تبني سياسات واضحة ومتناسقة، وتعزيز القدرات التفاوضية في المحافل الدولية .وجود دبلوماسية قوية وفعالة من شأنه أن يسهم في الحد من التدخلات الخارجية، تعزيز المصالح الوطنية، وترسيخ سمعة إيجابية للعراق على المستوى الدولي([lxxxi]).

ثانيًا: تعزيز استقلالية القرار الدبلوماسي وتجاوز الانقسامات الحزبية

تعد خضوع السياسة الخارجية للضغوط الحزبية والطائفية أحد أبرز التحديات أمام الدبلوماسية العراقية، وهو ما يظهر في التصريحات المتضاربة والمواقف غير المتسقة في المحافل الدولية. يتطلب التعامل مع هذا الأمر إصلاحات تهدف إلى تعزيز الرقابة البرلمانية وحماية وزارة الخارجية من التسييس، بما يضمن تبني موقف خارجي موحد يمثل مصالح البلاد بشكل واضح ومتوازن([lxxxii]).

1. التحديات في إعادة الهيكلة

تواجه جهود

الإصلاح تحديات كبيرة ترتبط بالسياسات الداخلية والخلافات السياسية، فضلاً عن مقاومة الجماعات المسلحة التي تعتبر الاحتفاظ بالسلاح والنفوذ إلى جانب ذلك، تعاني الدبلوماسية من نقص الموارد والكفاءات، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الوزارات، مما يقلل من .وسيلة لحماية مصالحها تأثير محاولاتها لتحقيق أهدافها بفاعلية([lxxxiii]).

المبحث الخامس: الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام العراق

في ظلّ التعقيداتِ المُتزايدةِ التي يُواجِهها العراقُ على الصعيدينِ الداخليّ والخارجيّ، تَبرُزُ الحاجةُ الملحّةُ لتَبَنّي استراتيجياتٍ مَدرُوسةٍ مَكّنتِ البِلادَ من حِمايةِ سِيادتِها وتَعزيزِ استقرارِها.

يَتطلّبُ هذا الوضعُ اتّباعَ طريقةٍ شاملةٍ تَشمَلُ التّخفيفَ من الصّراعاتِ الإقليميّةِ، وتَعزيزَ دَورِ العراقَ كدولةٍ مُستقلّةٍ ومُتوازنةٍ، فضلًا عن إعادةِ بِنَاءِ مُؤسَّساتِها الأمنيّةِ والدّبلوماسيّةِ لِتلبيةِ احتياجاتِ الوقتِ الحاليّ.

بِناءً على هذهِ القضايا، يَهدِفُ هذا الطَّرحُ إلى استعراضِ ثلاثةِ مساراتٍ استراتيجيةٍ رئيسيّةٍ:

اعتمادُ سياسةِ حيادٍ نَشِطٍ لِتَعزيزِ استقلالِ القرارِ العراقيّ، إنشاءُ شراكاتٍ إقليميّةٍ مُتوازنةٍ تُحقّقُ المصالحَ الوطنيةَ، وإعادةُ تنظيمِ المنظوماتِ الأمنيّةِ والدّبلوماسيّةِ لِضمانِ فَعاليّةِ الدولةِ في التّعاملِ مع تحدّياتِ الحاضرِ والمُستقبلِ.

المطلب الأول: الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي

1. مفهوم الحياد الإيجابي وأهميته في السياق العراقي

الحَيادُ الإيجابيُّ ليسَ مُجرّدَ تَجنُّبٍ لاتّخاذِ قَراراتٍ فاصلةٍ أو الابتعادِ عن الصّراعاتِ، بل هو نهجٌ استراتيجيٌّ يَسعى لِتحقيقِ تَوازُنٍ دقيقٍ بينَ القُوى الإقليميّةِ والدّوليّةِ المُتَنافِسةِ في السّاحةِ العراقيّةِ.

يُعتَبَرُ الحَيادُ الإيجابيُّ واسِلةً لاستِعادةِ السّيادةِ الوطنيّةِ وحِمايةِ مَصالِحِ العراقَ بعيدًا عن أيّ شَكْلٍ من أشكالِ التّبعيّةِ.

في ظلّ ما يَمرُّ به العراقُ من تَعقيداتٍ ناتجةٍ عن تَقاطُعِ المَصالِحِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ على أراضيهِ، يُصبِحُ انتِهاجُ الحَيادِ الإيجابيّ خيارًا يُتيحُ للعراقِ فُرصةً للتركيزِ على تَعزيزِ التنميةِ الداخليّةِ وتحسينِ الأوضاعِ الأمنيّةِ والسياسيّةِ، بعيدًا عن أن يكونَ مَسرحًا للصّراعاتِ.

بِهذَا المَعنى، يُمثّلُ الحَيادُ الإيجابيُّ رؤيةً استراتيجيةً تَهدِفُ إلى بِناءِ دولةٍ عراقيّةٍ قويّةٍ ومستقلّةٍ، تَمتلكُ القُدرةَ على إدارةِ علاقاتِها مع مختلفِ القُوى المُتَنافِسةِ بِمُرونةٍ وحِكمةٍ. ([lxxxiv]).

1. الشروط الأساسية لتحقيق الحياد الإيجابي

. تَحقيقُ الحَيادِ الإيجابيّ يَستلزمُ بِناءَ مُؤسَّساتِ دولةٍ قويّةٍ وفاعلةٍ تَتمكّنُ من فَرضِ سِيادَتِها على جميعِ أراضيها، بالإضافةِ إلى وُجودِ نِظامِ حُكمٍ يُوفّرُ مُشاركةً عادلةً لكلّ المُكوّناتِ، بعيدًا عن المحاصَصةِ الطائفيّةِ التي تُعرقلُ الاستقرارَ.

كما يَتطلّبُ الأمرُ وُجودَ سياسةٍ خارجيّةٍ مُتوازنةٍ تَهدِفُ إلى تَعزيزِ العلاقاتِ المُتوازنةِ مع الجيرانِ والدّولِ الكبرى، دونَ التّورُّطِ في تحالُفاتٍ عسكريّةٍ أو سياسيّةٍ قد تُقيّدُ استقلاليّةَ القرارِ.

من الضّروريّ كذلك تَنويعُ مَصادرِ الدّعمِ الاقتصاديّ والعسكريّ لتَقليلِ الاعتمادِ المُفرطِ على جهةٍ خارجيّةٍ واحدةٍ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، يَحتاجُ الحَيادُ الإيجابيُّ إلى تَعزيزِ القُدراتِ الدبلوماسيّةِ العراقيّةِ وتَّدريبِ الكوادرِ على مَهاراتِ التّفاوضِ والوِساطةِ لِنَشرِ هذا الموقفِ على الصّعيدِ الدّوليّ. ([lxxxv]).

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

1. تحديات تطبيق الحياد الإيجابي في العراق

على الرغم من الجاذبية التي يحملها الحياد الفعال كخيار استراتيجي، يواجه العراق تحديات جوهرية تعيق تحقيقه، ومن أبرز هذه العوامل :

- **الضغوط الإقليمية** :تحتفظ كل من إيران وتركيا وبعض دول الخليج بمصالح استراتيجية داخل العراق، وغالبًا ما تمارس هذه الدول ضغوطًا سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بغية التأثير على مسار السياسة العراقية
- **التدخلات الأجنبية** :يشكل وجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية على الأراضي العراقية عائقًا أمام تحقيق حياد كامل للحكومة العراقية
- **الانقسامات الداخلية:** تؤدي الخلافات السياسية والطائفية إلى إضعاف التماسك الوطني، مما يجعل من الصعب تبني موقف موحد ضروري لتطبيق سياسة الحياد.
- **الاعتماد الاقتصادي** :يمثل الاعتماد الكبير للعراق على بعض الدول في مجالات الطاقة والتجارة تحديًا أمام تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يُعد شرطًا أساسيًا لضمان موقف حيادي مستدام

.إن هذه المعوقات تجعل من تبني الحياد الفعال أمرًا معقدًا، لكنه يظل خيارًا استراتيجيًا جوهريًا ينبغي العمل على تحقيقه لضمان مستقبل مستقر للعراق([lxxxvi]).

المطلب الثاني: بناء شراكات إقليمية متوازنة

1. دور الشراكات الإقليمية في تعزيز الأمن والاستقرار

إقامةُ تحالُفاتٍ إقليميّةٍ مُتوازنةٍ يَعُدُّ قرارًا استراتيجيًّا يُعزّزُ قُدرةَ العراقَ على مُواجهةِ التحدّياتِ الأمنيّةِ والاقتصاديّةِ، كما يَدعمُ مكانتَهُ كفاعلٍ مُؤثّرٍ في المنطقةِ.

هذه الشراكاتُ تتيحُ تَبادُلَ المعلوماتِ الاستخباراتيّةِ، والتّعاونَ في مُواجهةِ الإرهابِ، وتطويرَ مشاريعَ اقتصاديّةٍ مُشتركةٍ تُساهِمُ في تحقيقِ الاستقرارِ العامّ.

عَلاوةً على ذلكَ، يُمكِنُ للعراقِ من خلالِ هذه التحالُفاتِ تَحسينَ موقعِه الدبلوماسيّ، وتخفيفَ الضّغوطِ السياسيّةِ النّاتجةِ عن تَنافُسِ القُوى الإقليميّةِ، وبِناءَ شراكاتٍ مُرنةٍ تَرتكِزُ على المصالحِ المُشتركةِ بدلًا من الأيديولوجيّاتِ..([lxxxvii]).

1. نماذج ناجحة في بناء شراكات إقليمية متوازنة

يُمكِنُ للعراقِ الاستفادةَ من تَجارِبَ بعضِ الدولِ المُجاورةِ التي حَقّقت نَجاحًا في تحقيقِ تَوازُنٍ في علاقاتِها الخارجيّةِ، مثلَ الإماراتِ التي تَمكّنت من الحِفاظِ على علاقاتٍ طيّبةٍ مع كلٍّ من إيران والدّولِ الغربيّةِ، أو الأردنِ الذي يَتّبِع نهجًا مُتوازنًا في سياستِه الخارجيّةِ، مُبنيًّا على الحَيادِ والتّعاونِ مع مختلفِ الأطرافِ.

استنادًا إلى هذهِ التّجارِبِ، يَستطيعُ العراقُ تطويرَ شراكاتٍ استراتيجيةٍ مع دولِ الجوارِ بما يُعزّزُ مصالحَهُ الاقتصاديةَ والأمنيّةَ.

على سبيلِ المثالِ، يُمكِنُهُ تَعزيزَ التعاونِ مع تركيا في مَجالاتِ الطّاقةِ والتّجارةِ، ومع إيران في القضايا المُتعلّقةِ بالمياهِ والنّفطِ، ومع دولِ الخليجِ في مَجالاتِ الاستثمارِ والتنميةِ..([lxxxviii]).

1. الصعوبات والتحديات في بناء الشراكات المتوازنة

تواجه الشراكات الإقليمية المتوازنة عدة تحديات، منها:-

1. التوترات والنزاعات الإقليمية :النزاعات المستمرة مثل الخلاف بين إيران والسعودية والصراع التركي–الكردي تؤثر بشكل مباشر على قدرة العراق في تحقيق توازن في تحالفاته

2. القيود الدولية: القوى الكبرى تمتلك مصالح متباينة قد تتعارض مع أولويات العراق، مما يضعه في مواقف معقدة وصعبة
3. الأزمات الداخلية: الانقسامات السياسية والطائفية داخل العراق تُضعف إمكانية اتخاذ قرارات استراتيجية واضحة وفعالة في مجال السياسة الخارجية .هذه التحديات تجعل من بناء شراكات إقليمية متوازنة مهمة صعبة تتطلب قيادة سياسية واعية ومرنة([lxxxix]).

المطلب الثالث: إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والدبلوماسية العراقية

1. أهمية إعادة الهيكلة الأمنية لتعزيز الأمن القومي

إعادةُ تَنظيمِ الجِهازِ الأمنيِّ تَعُدُّ خُطوةً حاسِمةً لِتعزيزِ سُلطةِ الدولةِ العراقيّةِ، خاصّةً في ظلّ التّعدّديةِ المُسلَّحةِ، وتشابُكِ الانتماءاتِ السياسيّةِ، وانْتِشارِ الفسادِ، التي أضعَفَت قُدرةَ الدولةِ على فَرضِ الأمنِ والاستقرارِ.

يَجبُ أن تَشمَلَ عَمليّةُ إعادةِ التّنظيمِ دَمْجَ الجماعاتِ المُسلَّحةِ ضمنَ القوّاتِ النّظاميّةِ، والعملَ على إصلاحِ الأجهزةِ الأمنيّةِ من خلال تحديثِ بَرَامِجِ التّدريبِ وتطويرِ المُعَدّاتِ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، يَنبغي تَرسيخُ مبدأِ خُضوعِ جميعِ القوّاتِ حَصْريًّا لِسُلطةِ الدولةِ.

كما يَتعيّنُ تَكثيفُ الجهودِ لِتطويرِ آلياتِ مُراقبةِ الأسلِحةِ غيرِ الشّرعيّةِ، وتَعزيزِ التّعاونِ مع المُجتمعِ الدّوليّ لتحسينِ قُدراتِ مُواجهةِ التّهديداتِ الإرهابيّةِ. ([xc]).

1. تطوير الدبلوماسية العراقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

تُعاني الدبلوماسيةُ العراقيّةُ من مُشكلاتٍ مُتعدّدةٍ تَشمَلُ ضعفَ التنسيقِ وقِلّةَ التّنظيمِ، إضافةً إلى نُقصٍ في الكفاءاتِ المؤهّلةِ وتراجعِ البِنيةِ التحتيّةِ اللازمةِ لدَعمِ الأداءِ الدبلوماسيّ.

إنَّ إعادةَ تَنظيمِ المنظومةِ الدبلوماسيةِ تَقتَضي وَضعَ استراتيجيةٍ شاملةٍ وواضحةٍ تَتَماشى مع المصالحِ الوطنيةِ العليا، كما تَستلزمُ تَعزيزَ قُدراتِ الكوادرِ العاملةِ من خلال التّدريبِ على مَهاراتِ التّفاوضِ والوِساطةِ واستِثمارِ التّجارِبِ الدّوليّةِ الرّائدةِ في هذا المجالِ.

إنَّ وُجودَ دبلوماسيةٍ فَعّالةٍ يُعَدُّ عنصراً أساسيًّا يُمكّنُ العراقَ من إدارةِ علاقاتِهِ الدّوليّةِ بِمُرونةٍ وكفاءةٍ، مما يُساهِمُ في تَقليلِ التّأثيراتِ الخارجيّةِ غيرِ المَرجوبِ فيها وتَعزيزِ مكانةِ البلادِ وصورتِها في الأوساطِ والمحافلِ الدّوليّةِ.

كما أنَّ تَطويرَ آلياتِ تنسيقٍ فَعّالٍ بين الوزاراتِ والجهاتِ الحكوميّةِ المختلفةِ يُعَدُّ ضَروريًّا لضمانِ تحقيقِ سياساتٍ خارجيّةٍ مُتكاملةٍ ومستدامةٍ تَدعمُ المصالحَ الوطنيةَ وتَرتقي بِأداءِ الدبلوماسيةِ العراقيّةِ إلى مُستوياتٍ أعلى من التّميزِ. ([xci]).

1. التحديات التي تواجه عمليات إعادة الهيكلة

. تشمل أبرز التحديات ما يلي:-

- ممانعة الجماعات المسلحة: التي تُعد وجودها خارج إطار المؤسسات الرسمية مصدر قوة ونفوذ يُعيق الجهود التنظيمية.
- القصور الإداري: يتمثل في نقص الكفاءات البشرية وتداخل الصلاحيات، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ الإصلاحات بشكل فعال.
- التأثير السياسي :تدخل القوى السياسية المتنوعة يعقّد عمليات إعادة الهيكلة والتنظيم، مما يعرقل تحقيق الأهداف المرجوة.
- محدودية الموارد المالية: تعيق الإمكانات المادية المحدودة التطبيق الشامل للبرامج الإصلاحية .على الرغم من هذه التحديات، فإن التغلب عليها يُعد ضرورة أساسية لتحقيق آفاق طويلة الأمد للأمن والاستقرار المستدام([xcii]).

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

الخاتمة

يُمثّلُ الأمنُ الوطنيُّ العراقيُّ الرّكيزةَ الأساسيّةَ لِاستقرارِ الدولةِ واستمرارِها، لكنّهُ يُواجِهُ تحدّياتٍ مُعقّدةً تَتمثّلُ في الانقساماتِ السياسيّةِ، والتّدخّلاتِ الخارجيّةِ، وضعفِ البِنيةِ الأمنيّةِ والمؤسّساتيّةِ.

تَعزيزُ الأمنِ الوطنيّ يَتطلّبُ بِناءَ مُؤسّساتٍ قويّةٍ، وتَفعيلَ دَورِ الدولةِ في ضَبطِ انتشارِ السّلاحِ، واعتمادَ سياساتٍ خارجيّةٍ مُتوازنةٍ تَحافظُ على السّيادةِ وتَجنّبُ الانخِراطَ في محاورَ إقليميّةٍ أو دَوليّةٍ.

فَمَن دونَ استقرارِ الأمنِ الوطنيّ، يَبقى العراقُ عُرضةً للمخاطرِ الداخليّةِ والخارجيّةِ التي تُحَوّلُ دونَ تحقيقِ تقدّمِه وتُعزّزُ مِن تَهديدِ استقلالِه.

النتائج :-

- يعاني الأمن الوطني العراقي من حالة هشاشة واضحة وضعف متزايد نتج عن تراكم عدد من العوامل الداخلية والخارجية، مما يجعله عرضة للاختراق المستمر والتهديدات المختلفة .
- تعتبر الانقسامات السياسية والطائفية واحدة من أبرز العوامل التي تعيق تحقيق الاستقرار على المستويين الأمني والمؤسساتي، حيث تحول دون صياغة رؤية وطنية موحدة وشاملة .
- الإشكاليات الناجمة عن التدخلات الخارجية تمثل تحدياً كبيراً لقدرة العراق على ممارسة سيادته الكاملة، وتؤثر سلباً على استقلالية الدولة في اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الوطنية .
- تعاني البلاد من خلل عميق في البنية الأمنية، مقروناً بانتشار السلاح خارج إطار السيطرة الرسمية، مما يشكّل تهديداً جوهرياً لاستقرار الدولة ومحاولاتها لترسيخ سلطة القانون .
- افتقار العراق إلى استراتيجية واضحة ومنهجية في سياسته الخارجية يحدّ من فعاليته على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يقوّض قدرته على تكوين تحالفات متوازنة تخدم مصالحه الوطنية .
- إلى جانب ذلك، تؤدي غياب
- مؤسسات حكومية قوية وقادرة إلى عرقلة جهود ترسيخ الأمن الوطني بصورة مستدامة، الأمر الذي ساهم في استمرار حالة الفوضى في بعض المناطق داخل البلاد .

التوصيات :

1. تبني سياسة الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي يعزز السيادة الوطنية ويحد من التدخلات الخارجية، مع ضرورة تحقيق توافق وطني داخلي لدعم هذا التوجه .
2. توسيع الشراكات الإقليمية مع تجنب الانحياز لطرف دون آخر، مع التركيز على المصالح المشتركة وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية .
3. .إجراء إصلاح شامل للمنظومة الأمنية بهدف دمج كافة الفصائل المسلحة تحت قيادة الدولة، إلى جانب مكافحة انتشار السلاح غير القانوني وتعزيز الكفاءات التدريبية واللوجستية.
4. تحسين أداء الدبلوماسية العراقية عبر تطوير كوادر متخصصة، ووضع استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية لرفع مكانة العراق على المستويين الإقليمي والدولي.

5. مواجهة الانقسامات السياسية والطائفية من خلال تقوية دولة القانون والمؤسسات، بما يضمن تمثيلاً منصفاً لكافة المكونات ويهيئ بيئة سياسية مستقرة.

[i] Date of entry: Weiner, John, Introduction to National Security, translated by Sami Abdel Rahman, Cairo: Dar Al Nahda, 2021, pp. 20–45.

[ii] Wolfers, Arnold. "National Security as an Ambiguous Symbol", *Political Science Quarterly*, Vol. 67, No. 4 (1952), p. 481

[iii] Lippmann, Walter. *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic*. Little, Brown and Company, 1943.p11.

[iv] Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. Lynne Rienner Publishers, 1991.p20

[v] Al-Arabi, Nabil. Arab National Security: Concept and Challenges. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, p. 9..

[vi]Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. *Review of International Studies*, 23(1), 5–26.

[vii] Lake, D. A. (1992). Economic security: A neglected concept. In E. A. Kolodziej & R. E. Kanet (Eds.), *Security in the Post-Cold War World*. Edward Elgar Publishing,p98.

[viii] Buzan, B. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers,p67.

[ix] Waever, O., Buzan, B., Kelstrup, M., & Lemaitre, P. (1993). *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*. Pinter Publishers،p43.

[x] Matthew, R. A., Barnett, J., McDonald, B., & O'Brien, K. (Eds.). (2010). Global Environmental Change and Human Security. MIT Press,p68

[xi] Al-Hamidi, Fouad, National Security and Its Modern Dimensions, Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, 2023, pp. 60–95.

[xii] De Blij, H. J., & Murphy, A. B. (2009). *Human Geography: People, Place, and Culture*. Wiley.

[xiii] Buzan, B. (1991). *People, States and Fear*. Lynne Rienner Publishers,p75.

[xiv] Sen, A. (1999). *Development as Freedom*. Alfred A. Knopf,p22.

[xv] Goldstone, J. A. (2002). Population and security: How demographic change can lead to violent conflict. *Journal of International Affairs*, 56(1),p32.

[xvi] Arquilla, J., & Ronfeldt, D. (1996). *The Advent of Netwar*. RAND Corporationp47.

[xvii] Walt, S. M. (1991). The renaissance of security studies. *International Studies Quarterly*, 35(2), 211–239.

[xviii] Al-Sayed, Mahmoud, National Security Variables in the Modern Era, Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2022, pp. 105–130.

[xix] Robinson, Kenneth, Globalization and State Security: Challenges and Responses, New York: Random House, 2020, p. 75

[xx] Buzan, B., Waever, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishersp84.

[xxi] Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2000). Power and Interdependence (3rd ed.). Longman,p45.

[xxii] Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Stanford University Press.

[xxiii] Singer, P. W., & Friedman, A. (2014). Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know. Oxford University Press.

[xxiv] Kissinger, Henry, International Relations and the Theory of Balance and Power, translated by Muhammad Abd al-Latif, Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiyya, 2018, p. 45

[xxv] Morgan, Patrick, Realist Theory in International Relations, London: London University Press, 2020, pp. 89–112.

[xxvi] Alexander, James, Social Construction in International Relations: Identity and Conflict, New York: Columbia University Press, 2019, pp. 115–140.

[xxvii] Reisz, Eric, Game Theory in International Relations: A Strategic Analysis of Conflicts, Washington: Institute for Policy Studies, 2021, p. 60

[xxviii] Filkins, D. (2017). The Shadow Commander: Soleimani, the US, and Iran's Regional Strategy. The New Yorker.

[xxix] Alfoneh, A. (2018). Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards Is Transforming Iran from Theocracy into Military Dictatorship. AEI Press.

[xxx] Phillips, Christopher. *Battleground: The Middle East*, Yale University Press, 2024،p85.

[xxxi] Robins, P. (2017). Turkey and the Middle East: Frontiers of Political Power. I.B. Tauris.

[xxxii] Kirişci, K. (2020). Turkey and the Middle East. Brookings Institution.

[xxxiii] Al-Haddad, Samir, Security Theory for Small States, Dar Al-Kitab Al-Akadimi, Amman, 2016, p. 65.

[xxxiv] Larrabee, F. S. (2018). Turkey's Policies in the Middle East: Challenges and Opportunities. RAND Corporation.

[xxxv] Nasr, V. (2006)، The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future، New York: W. W. Norton & Company.

[xxxvi] Phillips, C. (2016) ، The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East، New Haven: Yale University Press.

[xxxvii] Cordesman, A. H. (2015)، The Arab-U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf، Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[xxxviii] Baldwin, D. A. (1985). Economic Statecraft. Princeton University Press,p63.

[xxxix] Al-Mahdi, Ali, The Political Economy of Regional Competition in the Middle East, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2023, p. 112

[xl] Herman, E. S., & Chomsky, N. (1988). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. Pantheon Books.

[xli] Hosni, Maryam, "Media and its Role in Regional Competition," Journal of Media and Communication, Cairo University, 2024, p. 38

[xlii] Byman, D. (2005). Deadly Connections: States That Sponsor Terrorism. Cambridge University Press.

[xliii] Al-Najjar, Sami, Armed Groups and Their Impact on the Regional Balance, Center for Strategic Studies, Beirut, 2022, p. 98.

[xliv] Rid, T. (2020). Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare. Farrar, Straus and Giroux.

[xlv] Mahmoud, Ziad, "Cybersecurity and Regional Pressure Tools," Journal of Electronic Security Studies, 2024, pp. 54–60..

[xlvi] Nye, J. S. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. PublicAffair,p76.

[xlvii] Haddad, F. (2020). Iraq: Security, political fragmentation and the regional context. Middle East Institute.

[xlviii] Knights, M. (2021). The Iran-backed militia threat to US interests in Iraq. Washington Institute for Near East Policy,p44.

[xlix] Al-Iraqi, Fahd, Security Challenges in Iraq after 2010, Baghdad: Center for Iraqi Studies, 2022, p. 110

[l] Hamza, Ziad, "Sectarian Politics and the Crisis of the Iraqi State," Journal of Political Studies, University of Baghdad, 2023, p. 78

[li] Al-Moussawi, Khaled, The Iraqi Economy between Internal and Regional Challenges, Dar Al-Nahda, 2024, p. 65.

[lii] International Crisis Group. (2018). Rebuilding the Iraqi Economy: Policy Challenges in a Turbulent Contextp21.

[liii] Dodge, T. (2013). State and society in Iraq ten years after regime change: The rise of a new authoritarianism. International Affairs, 89(2),p 241.

[liv] Al-Hamami, Ali, The Iraqi State and the Challenges of Institution Building after 2003, Baghdad: Dar Al-Nahda, 2023, p. 62.

[lv] Dawisha, A. (2009). Iraq: A Political History. Princeton University Press.

[lvi] Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2023*. Retrieved from https://www.transparency.org

[lvii] Al-Sayed, Muhammad, "Sectarianism and Iraq's National Security," Journal of Political Research, University of Baghdad, 2022, p. 48.

[lviii] Haddad, F. (2011). Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. Oxford University Press.

[lix] International Crisis Group. (2018). *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State*. Retrieved from https://www.crisisgroup.org

[lx] Al-Zahrani, Fouad, Security Threats in Iraq: Assessment and Confrontation Strategies, Center for National Security Studies, 2024, p. 60

[lxi] Al-Najjar, Sami, Iranian Intervention in Iraq: Its Dimensions and Implications, Beirut: Center for Strategic Studies, 2023, p. 77

[lxii] **Awda, Fouad. (2017). Iranian Intervention in Iraq and Its Impact on National Sovereignty. Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, p. 145..**

[lxiii] Awda, Fouad. (2017). Iranian Intervention in Iraq and Its Impact on National Sovereignty. Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, p. 17.

[lxiv] Strategic Studies Center. (2019). Iraq-Iran Economic Relations and Their Impact on Iraqi Sovereignty. Baghdad: Strategic Studies Center,p53.

[lxv] Karim, Ahmed Hassan. (2021). Iraqi Sovereignty in the Shadow of Regional Threats: A Case Study of Turkish Intervention. Baghdad: Center for Middle East Studies, p. 101..

[lxvi] Oglu, Murad, "Türkiye and Iraq: Border and Security Challenges," Middle East Journal of International Studies, 2023, p. 91.

[lxvii] Al-Shammari, Qasim Abdul. (2019). The Struggle for Mosul: The Historical and Political Dimensions of the Turkish Intervention. Journal of Regional Studies, Issue 45, p. 74..

[lxviii] Dodge, Toby. (2012). Iraq: From War to a New Authoritarianism. Routledgep,p44.

[lxix] Hiltermann, Joost. (2020). Iraq's Paralyzed Sovereignty. International Crisis Group,pp9-11.

[lxx] Al-Qarawee, Hasan. (2021). The U.S.-Iran Rivalry and Its Impact on Iraq. Carnegie Middle East Center,p50.

[lxxi] Jones, Michael, The United States and Iraq: From Occupation to Coalition, Washington: Institute for Middle East Studies, 2022, p. 112.

[lxxii] Cordesman, Anthony H. (2016). The Military Balance in the Middle East: U.S. and Global Strategic Interests. CSISp93.

[lxxiii] Jabar, Faleh A. (2018). The Political Economy of Post-ISIS Iraq: Dependency and Fragmentation. Iraq Studies Journal, Issue 12, p. 7

[lxxiv] Ismael, Tareq Y., & Ismael, Jill S. (2015). *Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a* Failed State. Routledge,p118.

[lxxv] Al-Karkhi, Sami, Positive Neutrality in Iraqi Foreign Policy: An Analytical Study, Baghdad: Dar Al-Mustaqbal, 2022, p. 12

[lxxvi] Al-Azzawi, Nizar, Positive Neutrality in the Middle East: Iraq as a Model, Beirut: Center for Political Studies, 2023, p. 77

[lxxvii] Al-Fatlawi, Muhammad, Regional Partnerships and Their Role in Iraqi National Security, Baghdad: Dar Al-Hikma, 2024, p. 120.

[lxxviii] Al-Zuhairi, Sami, Regional Challenges to Building Balanced Iraqi Partnerships, Center for Strategic Studies, 2024, p. 75.

[lxxix] Al-Abadi, Haitham, Restructuring the Iraqi Security Forces: Between Reality and Ambition, Baghdad: Dar Al-Furat, 2023, p. 90

[lxxx] Abdul Karim Majeed, Iyad, and Muhammad, Burhan Ali. (2018). "Iraqi Diplomacy Towards the Arab World Before 2018: An Analytical Study." Tikrit Journal of Political Science, Issue 14, p. 170.

[lxxxi] Al-Yousfi, Raed, The Role of Iraqi Diplomacy in Strengthening National Security, University of Baghdad, 2024, p. 66.

[lxxxii] Chatham House. (2021). Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraqp1-2.

[lxxxiii] Al-Attar, Sami, Internal Challenges in Building a Strong Iraqi Security and Diplomatic System, Center for Political Studies, 2024, p. 73

[lxxxiv] Al-Karkhi, Sami, Positive Neutrality in Iraqi Foreign Policy: An Analytical Study, Baghdad: Dar Al-Mustaqbal, 2022, p12 .

[lxxxv] Al-Moussawi, Jassim, "Political Conditions for Achieving Positive Neutrality in Iraq," Journal of Politics and International Security, 2023, p. 55.

[lxxxvi] Al-Azzawi, Nizar, Positive Neutrality in the Middle East: Iraq as a Model, Beirut: Center for Political Studies, 2023, p. 77.

[lxxxvii] Al-Fatlawi, Muhammad, Regional Partnerships and Their Role in Iraqi National Security, Baghdad: Dar Al-Hikma, 2024, p. 125.

[lxxxviii] Nasser, Hoda, "Strategies for Building Regional Partnerships: Lessons from Arab Experiences," Journal of International Relations, 2023, p. 90.

[lxxxix] Al-Zuhairi, Sami, Regional Challenges to Building Balanced Iraqi Partnerships, Center for Strategic Studies, 2024, p. 58.

[xc] Al-Abadi, Haitham, Restructuring the Iraqi Security Forces: Between Reality and Ambition, Baghdad: Dar Al-Furat, 2023, p

[xci] Al-Yousfi, Raed, The Role of Iraqi Diplomacy in Strengthening National Security, University of Baghdad, 2024, p. 47

[xcii] Al-Attar, Sami, Internal Challenges in Building a Strong Iraqi Security and Diplomatic System, Center for Political Studies, 2024, p. 110.